الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للغة العربية وآدابها

مجلة علمية دورية محكمة

العدد : ١٠

أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٣ م

١٣٨١
١٩٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

asj4iu@iu. edu. sa

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. تركي بن صالح المعبدي
(رئيس هيئة التحرير)
أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية
د. خليوي بن سامر العياضي
(مدير التحرير)
أستاذ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها المشارك بالجامعة الإسلامية
أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية
أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربه المطرفي
أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية
أ.د. الزبير بن محمد أيوب
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية
د. مبارك بن شتيوي الحبيشي
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية
د. محمد بن ظافر الحازمي
أستاذ اللسانيات المشارك بالجامعة الإسلامية
د. عبد المجيد بن عثمان اليتيمي
أستاذ أصول اللغة المشارك بالجامعة الإسلامية
أ.د. عبدالله بن عويقل السلمي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك عبدالعزيز
أ.د. علي بن محمد الحمود
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أ.د. عبد الرحمن بن مصطفى السليمان
أستاذ اللّغات والآداب السامية والترجمة بجامعة لوفان – بلجيكا
أ.د. علاء محمد رأفت السيد
أستاذ النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة – مصر
أ.د. سعيد العوادي
أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاضي عياض – المغرب

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمد بن يعقوب التركستاني
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامية
أ.د. محمد محمد أبو موسى
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر
أ.د. تركي بن سهو العتيبي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أ.د. سالم بن سليمان الخماش
أستاذ اللغويات بجامعة الملك عبدالعزيز
أ.د. محمد بن مريسي الحارثي
أستاذ الأدب والنقد بجامعة أم القرى
أ.د. ناصر بن سعد الرشيد
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الملك سعود
أ.د. صالح بن الهادي رمضان
أستاذ الأدب والنقد ـ تونس
أ.د. فايز فلاح القيسي
أستاذ الأدب الأندلسي بجامعة الإمارات العربية المتحدة
أ.د. عمر الصديق عبدالله
أستاذ التربية وتعليم اللغات بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم
د. سليمان بن محمد العيدي
وكيل وزارة الإعلام سابقاً

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

– عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
– مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– مقدّمة.
– صلب البحث.
– خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
– ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
– رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	**اللغات المنسوبة في كتاب "لغات القرآن" للفراء** **دراسة وصفية تحليلية لما تفرد به** د. مقبل بن علي الدعدي	٩
٢)	**الاستئناف البياني عند سيبويه** د. نيّاف بن رزقان بن هليل السلمي العنزي	٧١
٣)	**تغليط الفيروزآبادي الجوهريَّ** **دراسة تقويمية** د. منصور بن دباس بن عبد الله العتيبي	١٣١
٤)	**لحنُ العامّة في مُعجمِ تهذيبِ اللغة** **دراسة نحوية صرفيّة** د. خليفة بن محمد بن سليمان الخليفة	٢٤١
٥)	**أنواع المعنى السبعة لدى " جيفري ليتش" في كتابه** "Semantics – The study of meaning" **دراسة وصفية تحليلية** د. علي بن جازي بن علي الدبيسي	٣٢٥

م	البحث	الصفحة
٦)	**تحقيق نسبة كتاب "عرائسُ المحصَّل مِن نَفائسِ المُفَصَّل" المنسوب لفخر الدين الرازي** د. عبد الله بن محمد المديفر	٣٨٥
٧)	**الشواهد الحديثية في علم المعاني من كتاب شرح عقود الجمان للسيوطي دراسة بلاغية** د. عايد بن سليم الحسيني	٤٥١
٨)	**الاقتران الحجاجي في آيات التوحيد دراسة وصفية تحليلية** د. أحمد أحمد السيد شتيوي وفاء بنت مليح الشمري	٥٣٩
٩)	**التَّشكيل البصري وشعريَّة اللغة في ديوان التباس للشاعر حسن الزهراني** د. ناصر سليم الحميدي	٥٩١

تحقيق نسبة كتاب "عرائسُ المحصَّل مِن نَفائسِ المُفَصَّل" المنسوب لفخر الدين الرازي

Investigation of the Attribution of the book "ʻArāʼis al-Muḥṣṣal min Nafāʼsi al-Mufaṣṣal" to Fakhr al-Dīn al-Rāzī

د. عبد الله بن محمد المديفر

الباحث بمجمع الملك عبد العزيز للمكتبات الوقفية بالمدينة المنورة

البريد الإلكتروني: amalmudayfer@kawla.gov.sa

ملخص البحث

يتناول البحث توصيفًا للنسخة الخطية من كتاب "عرائسُ المحصَّل مِن نَفائسِ المُفَصَّل" المحفوظة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة، المحقق في رسائل علمية منسوبًا إلى فخر الدين الرازي؛ ولضعف أدلة النسبة جرى نصب هذا البحث، بهدف تفنيدها ومحاولة إعادة الحق الأدبي لصاحبه، معتمدًا على المنهج التاريخي التحليلي. والبحث مقسم إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة. المبحث الأول: في نقض النسبة، والثاني: في البحث عن مؤلفه المحتمل.

وخرجت الخاتمة بعدد من النتائج والتوصيات، من أهمها: الجزم بنفي نسبة الكتاب إلى الرازي، وجرى جمع أدلة تشير إلى احتمالية أن يكون مؤلفه هو عز الدين الرسعني المتوفى عام (٦٦١هـ) وما تزال تفتقر إلى عنصر جديد ليمكن الجزم بنسبة الكتاب إليه.

الكلمات الدلالية: عرائسُ المحصَّل مِن نَفائسِ المُفَصَّل، فخر الدين الرازي، الرسعني، رموز الألباب إلى كنوز الكتاب.

Abstract

The research provides a description of the handwritten version of the book "Arā'is al-Muḥaṣṣal Min Nafā'is al-Mufaṣṣal" preserved in Aarif Hakamah Library in Al-Madinah Al-Munawwarah. The book is attributed to Fakhr al-Din al-Rāzi and has been subject to scholarly inquiries. Due to the weakness of the attribution evidence, this research was conducted to refute these claims and attempt to restore the literary rights to its rightful author. The research relies on the historical-analytical approach and is divided into an introduction, two sections, and a conclusion. The first section deals with refuting the attribution, while the second section searches for the possible author.The conclusion presents several results and recommendations, including a firm denial of the book's attribution to al-Razi. The research gathers evidence indicating the possibility that its author is ʿIzz Al-Din Al-Rasʿāni, who passed away in the year 661H. However, conclusive evidence is still lacking to definitively attribute the book to him.

Keywords: Arā'is al-Muḥaṣṣal Min Nafā'is al-Mufaṣṣal, Fakhr al-Din al-Razi, Ras'ani, Symbols of Sciences to Treasures of Books.

المقدمة

أحمدُ ﴿الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾، وأصلي على الهادي البشير، والسراج المنير، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد.

فقد احتل كتاب "المفصَّل في صنعة الإعراب" لجار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في القرنين السادس والسابع الهجريين مكانة كبيرة، حيث جاء جامعًا لأصول النحو بأوجز عبارة، قال علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ): "وأنفع ما أُلِّف وجيزًا مضبوطًا كتاب المفصل"(١). وفَضَّله الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) علَى كتاب سيبويه، قال: "ولعمري إنه باكتنازه واختصاره خيرٌ من "الكتاب" مع سعته وانتشاره"(٢).

فلمَّا رأى مؤلِّف "عرائسُ المحصَّل مِن نَفائسِ المُفَصَّل" إقبال أهل زمانه على تحصيله، واحتفاءهم بتدبره وتفصيله، تصدى لشرحه وبيانه(٣)، وقد سبقه شارحون، ولحقه آخرون(٤).

---

(١) عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، تحقيق "شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير". القاسم بن الحسين الخوارزمي، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م)، ١: ٤٥.

(٢) العثيمين، تحقيق "شرح المفصل"، ١: ١٣٢.

(٣) ينظر: "عرائس المحصل" (مخطوط)، ق ١: ب.

(٤) يقول العثيمين: "أما كتاب "المفصل" فقد عني به العلماء منذ تأليفه (٥١٣-٥١٥هـ) عناية تامة إلا أن شهرة الكتاب الواسعة كانت فيما يظهر لي على يد الملك المعظم عيسى بن محمد بن أبي بكر بن أيوب (٥٧٦-٦٢٤هـ) سلطان الشام... وهو كتاب مدرسي لتعليم النحو، وكان يقرر على الطلبة فيتسارعون إلى حفظه ودرايته لا ينافسه منافس في القرنين السادس والسابع الهجريين في شرق العالم الإسلامي". تحقيق "شرح المفصل"، ١: ٤٣-٤٤.

وحَفظت مكتبة عارف حكمت بمجمع الملك عبد العزيز للمكتبات الوقفية بالمدينة المنورة نسخةً خطِّية فريدة منه، برقم (١٤٤ / ٤١٥). جاءت في جزئين في مجلد واحد، يقع المخطوط في (٤١١) ورقة، في كل ورقة ٣٤-٣٦ سطرًا، ومقاسه كبير: ٣١×٢٠سم، كُتب بخط النسخ، بمداد أسود، وكُتبت بعض العناوين الرئيسة والفرعية في حاشية المخطوط بمداد أحمر. عليه تصحيحات. فُقدت منه الورقة الأخيرة فلا يظهر فيه تأريخ نسخ، ولا اسم ناسخ.

عليه قيود تملك في أوله: أحدها تملك موسى سنة (١٠٣١). وتملكان مطموسان. وفي آخره قيد تملك محمد بن حسين الهندي.

نُسب في ورقة عنوان المخطوط وفي سجل المكتبة لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، وحُقق منسوبًا إليه في خمس رسائل دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة وأسيوط، بين عامي (١٤٠٣هـ-١٤٠٨هـ/ ١٩٨٣- ١٩٨٨م)، ولم يُطبع وينشر.

واستوقفني أثناء عملي في المكتبات الوقفية بمجمع الملك عبد العزيز -خلال استعراض المخطوط- فقدُ أدلة نسبته إلى فخر الدين الرازي؛ فأخذت في البحث والتقصي في جمع مادة هذا البحث.

وقد اعتمدت فيه على المنهج التاريخي التحليلي، وذلك بتتبع التراث التاريخي لكتاب "عرائس المحصَّل مِن نَفائس المفصَّل" عنوانًا ومحتوىً، وما يمكن أن يتعلق به، في كتب التاريخ والتراجم والنحو والتفسير منذ القرن السابع الهجري حتى العصر الحاضر، ويشمل ذلك المطبوع والمخطوط، ثم جمع ما أتحصل عليه من معلومات وأدلة، وتنظيمها وتحليليها وتمييزها وتفسيرها، بغرض الوصول إلى الحقائق التاريخية، وتدوين نتائج ذلك.

يحتوي البحث على هذه المقدمة ومبحثين وخاتمة، وملحق بنماذج من

المخطوط:

المبحث الأول: نقض نسبة كتاب "عرائس المحصَّل مِن نَفائس المفصَّل" إلى فخر الدين الرازي.

المبحث الثاني: المؤلف المحتمل لكتاب "عرائس المحصَّل مِن نَفائس المفصَّل".

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

وبالله -سبحانه- التوفيق.

المبحث الأول: نقض نسبة كتاب "عرائس المحصَّل مِن نَفائس المفصَّل" إلى فخر الدين الرازي

الرازي هو أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري الرازي الشافعي (٥٤٤ – ٦٠٦هـ). الفقيه الحكيم الأديب المتكلم المفسر العلَّامة، صاحب التصانيف الشهيرة، أصله من طبرستان، ووُلد في الرَّي، وتوفي بمدينة هراة[١].

مِن المسلَّم به أن الرازي شَرَحَ قطعة من "المُفصَّل" للزمخشري، ونقل أحد العلماء عن شرحه، وهو خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهري (٨٣٨ – ٩٠٥هـ)، نقل نصوصًا في كتابه "التصريح بمضمون التوضيح"، وقليلاً في كتابه "تمرين الطلاب في صناعة الإعراب".

وهذه عشرة مطالب هي أدلة نقض نسبة "عرائس المحصَّل" إلى فخر الدين الرازي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة:

أول من نقض نسبة كتاب "عرائس المحصَّل" إلى فخر الدين الرازي د. عبد الرحمن العثيمين[٢]، ولم يُفَصِّل، وسيأتي في المطلب السابع كلامه.

وشَكك في نسبته بعض الدارسين الذين سَجلوا رسائل الدكتوراه في تحقيقه،

(١) ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، "معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب". تحقيق إحسان عباس، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١٤هـ)، ٦: ٢٥٨٥؛ وأحمد بن محمد بن خلكان البرمكي، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان". تحقيق إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، ١٩٧١م)، ٤: ٢٤٨-٢٤٩، ٢٥٢.

(٢) العثيمين، تحقيق "شرح المفصل"، ١: ٤٧-٤٨.

إلا أنه لـمَّا تعذَّر الوقوف على مؤلفه الحقيقي ووجدوا تشابهًا قويًّا بين بعض نصوصه ونصوص الرازي أبقوا نسبته له بأدلة لا تقوم بأكثرها النسبة، ولا يَسلم بعضها من الانتقاض.

وعُقدت المطالب في هذا المبحث وبعض مطالب المبحث الثاني لبيان الاتفاق والانتقاض بما يغني عن عرض أكثره في هذا المطلب، تلافيًا للتكرار.

فالذين اجتهدوا بدراسة "عرائس المحصَّل" وتحقيقه في رسائل الدكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة وأسيوط، هم:

١-طارق نجم عبد الله، بعنوان: "الرازي ومنهجه في النحو مع تحقيق الجزء الأول من كتابه عرائس المحصَّل مِن نَفائس المفصَّل"، عام ١٤٠٣هـ.

٢-محمد محمد فهمي محمد عمر، بعنوان: "المجلد الثالث (الأفعال) من كتاب عرائس المحصَّل مِن نَفائس المفصَّل للإمام فخر الدين الرازي: دراسة وتحقيق"، في جامعة الأزهر بأسيوط، عام ١٤٠٣هـ.

٣-حميد عبد جواد النجدي، بعنوان: "الاتجاهات النحوية للرازي من خلال كتابه "عرائس المحصَّل مِن نَفائس المفصَّل" مع تحقيق قسم الأفعال"، عام ١٤٠٣هـ[(١)].

٤-أحمد محمد عبد النعيم، بعنوان: "عرائس المحصَّل مِن نَفائسِ المُفَصَّل (المجلد الرابع) للفخر الرازي: دراسة وتحقيق"، عام ١٤٠٥هـ.

٥-سليم محمد سعيد ارزيقات، بعنوان: "عرائس المحصَّل مِن نَفائس المفصَّل للفخر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦هـ: دراسة وتحقيق"، عام ١٤٠٨هـ.

---

(١) لم أتمكن من الاطلاع عليها، وهناك تأكيدات أنه أنجزها، منها تصريحه في المذكرة الدراسية له بعنوان "علم الأصوات"، ص٥٨. متوافرة على الرابط بتاريخ ١٤٤٤/٧/٢٤:
https://abu.edu.iq/sites/default/files/books/elm_alaswat_full.pdf

ثم نَشر ثاني الدارسين: أ.د. محمد محمد فهمي عمر، بحثًا عنه عام ١٤١٩هـ بعنوان: "عرائس المحصَّل مِن نَفائس المفصَّل للإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) عرض وتحليل"(١). وليس فيه جديد فيما يتعلق بأدلة النسبة زائد على ما أثبته في رسالته.

قام أولئك الباحثون بجهد متميز بدراسة الكتاب وتشاركوا في تحقيقه على نسخة وحيدة في أعمه الأغلب(٢)، في فترة لم يظهر فيها التقدم الحاسوبي وبرامجه، وقبل عصر الشبكة العالمية العنكبوتية، ولم تنتشر كثير من التحقيقات لكتب التراث كانتشارها اليوم.

أقوى ما وَجدت في أدلة نسبته إلى الرازي في دراساتهم –وفقهم الله تعالى– التشابه بين بعض نصوص "عرائس المحصَّل" ونصوص الرازي في "مفاتيح الغيب".

وعَقدَ محمد عُمَرُ خمس مقارنات بين الكتابين تؤكد التشابه بينهما(٣)، ويُوافَق عليها لما فيها من التقارب الكبير؛ إلا أن الأدلة المتعددة لانتقاض النسبة إلى الرازي تجعل الباحث يتلمس بعض تفسيرات هذا التشابه، فالمقارنات التي عقدها: أَوَّلُها في سبب منع الاسم من الصرف، والأربعة الباقية حدود؛ ويجدر هنا التنبه إلى أمرين: أن

(١) حولية *كلية اللغة العربية*: جامعة الأزهر ١، (١٤١٩هـ ديسمبر ١٩٩٩م): ١١–٧٨.

(٢) عثر العثيمين على قطعة في (٤٢) ورقة، ليس عليها عنوان ولا اسم مؤلف في مكتبة ولي الدين بتركيا برقم (٣٠١٤)، نُسبت في فهرسها إلى علم الدين الأندلسي (ت ٦٦١هـ)، وقابل عليها محمد عمر في تحقيقه، ١: ٢٥–٢٦. ينظر: العثيمين: تحقيق "شرح المفصل"، ١: ٤٨.

(٣) محمد محمد فهمي محمد عمر، "المجلد الثالث (الأفعال) من كتاب عرائس المحصل من نفائس المفصل للإمام فخر الدين الرازي: دراسة وتحقيق". رسالة دكتوراه، (أسيوط: جامعة الأزهر، ١٤٠٣هـ)، ١: ٣٠–٣٣.

كتاب الرازي (المحرر) أغلبه حدود[١]، وأن صاحب "عرائس المحصَّل" نقل عنه صراحة في مواضع، فلا يُستبعد أن سبب التشابه بين نصوص المقارنة بين "مفاتيح الغيب" و"عرائس المحصَّل" إفادة الأخير من (المحرر) دون الإشارة إليه، وقد أَثبت أحد الدارسين لكتاب "عرائس المحصَّل" أنه يَنقل عن غيره ولا يذكر المصدر، يقول أحمد عبد النعيم: "وهناك مصادر أخرى أفاد منها ولم يشر إليها"[٢]، ويقول أيضًا: "نقَلَ نصوصًا كثيرة من مصادر متعددة: لغوية، ونحوية، وصرفية، وهذه النصوص تجاوزت الصفحات أحيانًا، وبنص عبارة قائليها، لكنه لم يشر إلى أصحابها، ولا إلى مصادرها"[٣].

فلعل ما وُجد من تشابه في بعض نصوص "عرائس المحصَّل" مع بعض نصوص الرازي في بعض كتبه الثابتة له يرجع إلى أحد أمرين أو هما معًا: أولهما: أن صاحب "عرائس المحصَّل" ينقل عن الرازي ولا يُصرّح بالنقل عنه، وثانيهما: أن كلاهما ينقل عن مصدر متقدم.

وصرَّح بعض دارسي "عرائس المحصَّل" بالتشكيك في نسبته إلى الرازي، يقول محمد عمر: "في نسبة هذا الكتاب لفخر الدين الرازي بعض الشكوك تعتور الباحث المدقق، فتجعله يقف أمام هذا الكتاب بين مؤيد نسبته إليه أو شاك في نسبته"[٤]، ثم قال: "والرأي الذي أقطع بترجيحه أن الكتاب لفخر الدين الرازي، على الرغم من

(١) ينظر: أبو بكر بن أحمد بن قاضي شهبة، "تراجم طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء". تحقيق محسن غياض، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٤٢٨هـ)، ١٤٧.

(٢) أحمد محمد عبد النعيم، "عرائس المحصل من نفائس المفصَّل (المجلد الرابع) للفخر الرازي: دراسة وتحقيق". رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة الأزهر، ١٤٠٥هـ)، ١: ٣٢.

(٣) المرجع السابق، ١: ١٠٥-١٠٦.

(٤) عمر، "المجلد الثالث (الأفعال) من كتاب عرائس المحصل... دراسة وتحقيق"، ١: ٢٧.

بعض الشكوك التي تحيط به، والغموض الذي يلفه"[١].

ويقول طارق نجم عبد الله–وهو محقق القسم الأول من الكتاب–: "وعند الاطلاع على الكتاب يواجه القارئ ما يدعو إلى الشك في صحة نسبة الكتاب للرازي"[٢]، ثم أَورَدَ بعض ما يدعو إلى الشك، وحاول أن يجيب عنه بافتراضات بعيدة، ثم قال: "لا أستطيع القطع بصحة نسبة الكتاب للرازي"[٣]، وختم حديثه عن النسبة بقوله: "وبعد أن ذكرت بأنني لا أستطيع القطع بصحة نسبة الكتاب للرازي، وبعد كل ما بذلته من جهد في تحقيق هذه النسبة فلا أستبعد الشك في صحة نسبة الكتاب، وأرى أن ما توصلت إليه يجعلني أعتقد صحة هذه النسبة مع عدم إبعاد الشك عن تصوري، ولعل جهود الباحثين في الدراسات النحوية قد تثمر عن جديد في هذا المجال تطمئن إليه النفس"[٤].

المطلب الثاني: مَصدر نسبة كتاب "عرائس المحصَّل مِن نَفائس المفصَّل" إلى الرازي

يرجع مصدر نسبة كتاب "عرائس المحصَّل" إلى فخر الدين الرازي إلى ما جاء على ورقة عنوان المخطوط، ومنه انطلق محققو الكتاب يتلمسون بعض الأدلة الأخرى في نسبته إليه، ولا يستقيم لهم سوى هذا الدليل، وأدلة التشابه بين بعض النصوص.

والذين ترجموا للرازي نَسب بعضهم له "شرح المفصَّل" ولم يسموه "عرائس المحصَّل"، بل سماه أكثرهم بالوصف، وسماه بعضهم "المُحصَّل في شرح المفصَّل"، ولم

(١) المرجع السابق.

(٢) طارق نجم عبد الله، "الرازي ومنهجه في النحو مع تحقيق الجزء الأول من كتابه عرائس المحصل من نفائس المفصل". رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة الأزهر، ١٤٠٣هـ)، ١: ١٣٩.

(٣) المرجع السابق، ١: ١٤١.

(٤) المرجع نفسه، ١: ١٤٢.

أجده بهذا العنوان "المُحصَّل..." سوى في ورقة عنوان المخطوط محل الدراسة، وعند القفطي (ت ٦٤٦هـ)[١].

وعند الرجوع إلى ورقة عنوان مخطوط "عرائس المحصَّل" تجد أنه كُتب -في سطرين-: "كتابُ المُحصَّل في شـ .... ـمفصَّل، تأليف الإمام الفخر الرا...". تخلله خرم ذهب فيه من الكلام قدر كلمة في الموضعين. وفيها التأملات الآتية:

١- أنه كَتب "المُحصَّل في شرح المفصَّل"، وهذا مخالف للعنوان الوارد في مقدمة المخطوط "عرائس المحصَّل مِن نَفائس المفصَّل"؛ وهذه قرينة تدل على وهم القلم في نسبة مخطوط "عرائس المحصَّل" للرازي.

٢- ثَبَتَ في كتب التراجم وفهارس المخطوطات أن للرازي كتابًا سماه "المحصَّل"[٢]، وهو في علم الكلام وليس في النحو، وشرَحَه علي بن عمر بن علي الكاتبي القزويني (ت ٦٧٥هـ) وسمى شرحه: "المفصل في شرح المحصَّل"[٣]. فقد يكون هذا التشابه أيضًا من أسباب وهم القلم السابق.

المطلب الثالث: كنية الرازي وكنية صاحب كتاب "عرائس المحصَّل"

اسم الرازي محمد، وكنيته أبو عبد الله[٤]، وقيل: أبو المعالي[١]، وقيل: أبو

---

(١) علي بن يوسف القفطي، "إخبار العلماء بأخبار الحكماء". تحقيق إبراهيم شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ)، ٢٢١.

(٢) ينظر: علي بن أنجب ابن السَّاعي، "الدر الثمين في أسماء المصنفين". تحقيق أحمد شوقي بنبين ومحمد سعيد حنشي، (تونس: دار الغرب الاسلامي، ١٤٣٠هـ)، ٢٤٠.

(٣) ينظر: محمود السيد الدغيم، "فهرس المخطوطات العربية والتركية والفارسية في مكتبة راغب باشا". (جدة: سقيفة الصفا العلمية، ١٤٣٧هـ)، ٦: ٣٤٥.

(٤) ياقوت الحموي، "معجم الأدباء"، ٦: ٢٥٨٥؛ وأحمد بن القاسم بن خليفة بن أبي أصيبعة الخزرجي، "عيون الأنباء في طبقات الأطباء". تحقيق نزار رضا، (بيروت: دار مكتبة الحياة، =

الفضل[٢].

أما صاحب "عرائس المحصَّل" فكنيته أبو محمد، يوردها في المخطوط كثيرًا، أحيانًا يقصد نفسه[٣]، وأحيانًا يكنِّي بها غيره.

المطلب الرابع: حجم شرح الرازي

وصف القفطي شرح الرازي فقال: "وجاء كتابه على صغر حجمه كثير الخطأ"[٤]، فوصف حجم كتابه بالصغر، وأنت قد علمت أن "عرائس المحصَّل"

=

د.ت)، ٤٦٢؛ وابن خلكان، "وفيات الأعيان"، ٤: ٢٤٨؛ ومحمد بن أحمد الذهبي، "العبر في خبر من غبر". تحقيق صلاح الدين المنجد، (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م)، ٥: ١٨.

(١) عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة المقدسي، "تراجم رجال القرنين السادس والسابع: المعروف بالذيل على الروضتين". تحقيق محمد زاهد الكوثري، (ط٢، بيروت: دار الجيل، ١٩٧٤م)، ٦٨.

(٢) علي بن محمد الشيباني ابن الأثير، "الكامل في التاريخ". تحقيق عمر عبد السلام تدمري، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٧هـ)، ١٠: ٢٧٥؛ والقفطي، "إخبار العلماء"، ٢١٩.

(٣) قال في المخطوط (ق ٣٠١: أ) في نهاية القسم الثاني من كتاب "المفصل": "قال أبو محمد: هذه كلمات المصنف ولفظه، وأما نحن فنشكر الله على كل نعمه ونسأله تعالى أن يمنح التوفيق في كلا القسمين الباقيين وغيرهما بجوده وكرمه". وهذا الكلام ليس في كتاب أبي محمد صاحب "التخمير" الذي ينقل المؤلف عنه بكنيته كثيرًا، مما يدل على أنها كنية مؤلف "عرائس المحصل".

(٤) قاله في ترجمة ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، أثناء الثناء على شرحه للمفصل ونقده لشروح غيره: علي بن يوسف القفطي، "إنباه الرواة على أنباه النحاة". تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦هـ)، ٤: ٤٩.

سِفر عظيم الحجم (٤١١ ورقة)، طويل القامة (طوله: ٣١ سم)، كثير الأسطر (٣٤-٣٦ سطرًا).

المطلب الخامس: عدم اكتمال شرح الرازي

نَصَّ عدد ممن ذكروا "شرح المفصل" للرازي -من معاصريه ومن بعدهم- على أنه لم يتمه، منهم ياقوت (ت ٦٢٦هـ)[١]، وابن أبي أصيبعة (ت ٦٦٨)[٢]، والصفدي (ت ٧٦٤هـ)[٣]، وابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ)[٤].

ومخطوط "عرائس المحصَّل" شرح كبير استوعب كلام الزمخشري إلى آخر كتابه[٥]، وسقط منه الورقة الأخيرة، تَحتمل أن يكون فيها أسطر لختم الشرح وحرد المتن إن كان له حرد.

المطلب السادس: مَن أُتِمَّ الكتاب مِن أجله، وحال المؤلف وقت التأليف

قال في مقدمة المخطوط: "أردت شرحه لمن يُعانيه، بما يكشف غوامض معانيه... وكنت... أجِدَّ في شرحه حينًا وأدعه أحيانًا، وأقبل عليه زمانًا وأعرض عنه أزمانًا، كمن يقدم رجلاً ويُؤخر أخرى... حتى خمد نوري من الشباب وناري، وهدم

(١) ياقوت الحموي، "معجم الأدباء"، ٦: ٢٥٨٩.

(٢) ابن أبي أصيبعة، "عيون الأنباء في طبقات الأطباء"، ٤٧٠.

(٣) خليل بن أيبك الصفدي، "الوافي بالوفيات". تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ)، ٤: ١٨٠.

(٤) ابن قاضي شهبة، "تراجم طبقات النحاة"، ١٤٧.

(٥) الورقة التي في آخر المخطوط لا تمثل آخره، بل تأخرت في التجليد، وموضعها الصحيح بعد ورقة (٤٠٤) بالترقيم المصحح. فالمخطوط ينتهي بقوله: "وإذا كانوا ممن يحذفون مع إمكان الإدغام في يتسع ويتقي فهم مع عدم إمكانه... أدغموا الأولى في الثانية وقالوا يتسع بتشديد التاء وإن أرادوا التخفيف بالحذف".

وفد البياض سواد عذاري، واشتعل الرأس شيبًا، وامتلأت العَيبة عيبًا، وبلغت معترك المنايا، وأضحت القوى للهرم سبايا، وأَلَحَّ عليَّ ولدي محمد أبقاه الله تعالى بإتمامه، لشدة شغفه وغرامه؛ فآثرت مراقبته، وقدمت إجابته"[١].

فهنا شيخٌ هرمٌ قد شاب رأسه وضعفت قُواه.

وهنا ابنٌ شغوفٌ بالعلم، مغرم به، اسمه محمد.

أمَّا وصف الهرم واشتعال الشعر فلا ينطبق على الرازي عند موته، قال ابن أبي أصيبعة: "ومات وهو فِي سِن الكهولة أشمط[٢] شعر اللِّحية"[٣]ا.هـ. كما لا يصح في المؤلف الموصوف في المقدمة بالهرم أن يبلغ عمره الحادية والستين –عُمْر الرازي عند وفاته– أو أقل منها.

وأما ابن المصنف محمد الشغوف بالعلم، فقد كان للرازي ولد أسماه محمدًا، إلا أنه توفي وعُمْر الرازي في السادسة والخمسين، قال الرازي بعد أن أكمل تفسير سورة يوسف: "تم تفسير هذه السورة بحمد الله تعالى يوم الأربعاء السابع من شعبان، ختم بالخير والرضوان، سنة إحدى وستمائة، وقد كنت ضيق الصدر جدًّا بسبب وفاة الولد الصالح محمد تغمده الله بالرحمة والغفران"ا.هـ. ولا يُعلم كم كان عمر الولد، ولا مدى شغفه بالعلم[٤].

---

(١) "عرائس المحصل"، ق ١: ب.

(٢) "الشَمَطُ: بياضُ شَعَر الرأسِ يخالط سوادَه". إسماعيل بن حماد الجوهري، "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية". تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، (ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧ هـ)، ٣: ١١٣٨، مادة: (شمط).

(٣) ابن أبي أصيبعة، "عيون الأنباء"، ٤٦٥.

(٤) ذكر علاء الدّين علي بن محمود بن محمد بن مسعود بن محمود بن محمد بن محمد بن محمد بن عمر الشاهرودي الرازي (ت ٨٧٥هـ): أن محمدًا هذا مات في عنفوان شبابه، ووُلد للرازي ولد =

ذَكَر ابن أبي أصيبعة أن الرازي توفي عن ابنين: "الأكبر منهما يلقب بضياء الدين وله اشتغال ونظر في العلوم، والآخر وهو الصغير لقبه شمس الدين وله فطرة فائقة وذكاء خارق وكان كثيرًا ما يصفه الإمام فخر الدين بالذكاء ويقول إن عاش ابني هذا فإنه يكون أعلم مني وكانت النجابة تتبين فيه من الصغر"(١).

فأمَّا الأكبر فلعله عبد الله الذي يُكنى به الرازي، وأمَّا الأصغر شمس الدين فقد أفصح الرازي عن اسمه في وصيته عند موته عندما حدد الوصي، قال: "وأُوصيه ثمَّ أوصيه ثمَّ أوصيه بأن يُبَالغ في تربية وَلَدي أبي بكر؛ فإن آثار الذكاء والفطنة ظاهرة عليه ولعلَّ الله تعالى يوصله إلى خير"(٢).

المطلب السابع: إكثار صاحب "عرائس المحصَّل" النقل عن كتابٍ أُلِّف بعد وفاة الرازي

ذكر د. عبد الرحمن العثيمين -في مقدمة تحقيق كتاب "التخمير" للخوارزمي- عدم صحة نسبة كتاب "عرائس المحصَّل" إلى الرازي؛ لأن الكتاب ينقل عن القاسم بن الحسين الخوارزمي الذي أَلَّف كتابه عام (٦١١هـ)، أي بعد

=

بعد وفاته وسمّاه أيضًا محمدًا، بلغ رتبة أبيه في العلم. ينظر: طاشكبري زاده، "الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية". (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٥هـ)، ١٠٠.

قال هذا في دعوى نَسَبِه بفخر الدين الرازي، وعلى فرض صحته فإن عُمْرَ محمدٍ الثاني حين وفاة الرازي لا يتجاوز خمس سنوات بكل حال، فلا يتأتى أن يكون هو الموصوف في مقدمة المخطوط.

(١) ابن أبي أصيبعة، "عيون الأنباء"، ٤٦٥.

(٢) المرجع السابق، ٤٦٨.

وفاة فخر الدين الرازي بخمس سنين، قال: "وهناك أدلة نفي أكثر من هذا"[١]، ولم يتصدر –رحمه الله– لبيانها.

ونَصَّ أحمد عبد النعيم –أحد محققي "عرائس المحصَّل"– على أن "التخمير" للخوارزمي من مصادر المؤلف[٢]، ولم يكن القسم الذي يقابله في بحثه مطبوعًا فسعى للحصول على مخطوطته، قال: "ولقد حصلت عليه من المتحف البريطاني بـ (لندن) بعد عناء"، ثم قال: "إن صاحب العرائس أفاد كثيرًا من هذا الشرح، ونقل عنه نصوصًا مطولة"[٣]، وحصر –في القدر الذي حققه من المخطوط– (٨٣) موضعًا نقل فيها "عرائس المحصَّل" عنه[٤].

إلا أن محمد عمر –في رسالته– أنكر صحة ما ذهب إليه العثيمين، فنفى أن يكون في "عرائس المحصَّل" نقل عن "التخمير"[٥]، وأكد نفيه أيضًا في بحثه الذي نشره بعد إنهاء رسالته بأكثر من عقد من الزمان، قال: "فقد تتبعت النصوص المذكورة في "عرائس المحصَّل" عن أبي محمد، وقابلتها بنصوص الخوارزمي في التخمير

(١) العثيمين، تحقيق "شرح المفصل"، ١: ٤٧–٤٨.
وجاء في آخر النسخة المخطوطة من "التخمير" بمكتبة (جامع طرخان) برقم (٣٠٥): "انتهى تخمير المفصل بيد منشئه القاسم بن الحسين الخوارزمي في ضحوة يوم الأحد السابع عشر من شعبان الواقع في سنة إحدى عشرة وستماية هجرية"، ثم جاء بعده كلام الناسخ. العثيمين، المرجع السابق، ١: ١١٥

(٢) عبد النعيم، "عرائس المحصل... دراسة وتحقيق"، ١: ٣٢.

(٣) المرجع السابق، ١: ٩٤.

(٤) المرجع نفسه، ٢: ١٢٩٣.

(٥) عمر، "المجلد الثالث (الأفعال) من كتاب عرائس المحصل... دراسة وتحقيق"، ١: ٢٧–٢٨.

فما وجدت شيئًا يشير إلى أنها له"[١]، ثم أشار في الحاشية إلى أنه قابلها على الجزء الأول الذي حققه العثيمين، وأنه لم يستطع الحصول على مخطوطة الجزء الثاني.

ومن يُجري مقابلة بين "التخمير" وبين ما نقله في "عرائس المحصَّل" عن أبي محمد يتبين له صحة ما ذهب إليه العثيمين وأكده عبد النعيم، وهذه أمثلة:

١-يقول في "عرائس المحصَّل": "وقال أبو محمد: الكوفيون يقولون: أصل (أنَّ) في هذا إنَّ المكسورة التي للجزاء وإنما تُفتح إذا دخلت عليها (ما) ليليها الاسم فيُجيزون أمَّا زيد قائمًا أقم معه مع فتح الهمزة"[٢].

ويقول في "التخمير": "أما الكوفيون فيقولون: أصل (أنَّ) هذه إنَّ المكسورة التي للجزاء، وأنها إنما تُفتح إذا دخلت عليها (ما) ليليها الاسم فيُجيزون أمَّا زيد قائمًا أقم معه مع فتح الهمزة"[٣].

٢-يقول في "عرائس المحصَّل": "قال أبو محمد: أبتعون من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه، والجامع بينهما البيان والتأكد"[٤].

ويقول في "التخمير": "وأبتعون من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه، والجامع بينهما البيان والوكادة"[٥].

٣-يقول في "عرائس المحصَّل": "وروى أبو محمد عن أبي الأزهري[٦] أنه قال:

---

(١) *حولية كلية اللغة العربية*، ٢٠.

(٢) ق ٩٢: ب.

(٣) القاسم بن الحسين الخوارزمي، "شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير". تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م)،١: ٤٩٢.

(٤) ق ١٢٧: ب.

(٥) الخوارزمي، "شرح المفصل"، ٢: ٨٦.

(٦) هكذا بالياء.

سألت جميع من بخراسان والعراق من الأدباء عن قول ذي الرمة: لم قال: (مبغوم) وحق الكلام أن يقول داعٍ باغم؟ فلم أجد من يعرفه، فدُلِلتُ بامرأة عندها علم باللغات والمعاني بشجر[١] عمان يقال لها: أم الحسين فقصدتها، فلما وصلت إلى حيّها وقربت منها استقبلني غلام فقلت: أيها الغلام، أين تحل أم الحسين؟ فقال: هاتيك حلفزيز أو[٢] الحلفزيز العجوز المسنة، وكنت لم أسمع بحلفزيز سوى ما وجدتها في "كتاب العين" فلما وافيتها وجدتها كما وُصفت لي من كمال العلم والفضل، فسألتها عن هذا البيت فقالت: إن مبغومًا ليس من صفة داعٍ وإنما المعنى داعٍ يناديه باسم الماء دعاء مبغوم لكنه لم يذكر الدعاء لأنه اكتفى بما ظهر في داعٍ من معنى الدعاء"[٣].

ويقول في "التخمير": "وعن أبي الأزهر صاحب "الحصائل" قال: سألت من بخراسان والعراق من الأدباء عن قول ذي الرمة:

لا يُنعشُ الطرفُ إلا من تَخَوَّنه

لم قال: (مَبغُوم) ولم يقل: (باغم)؟ وكان وجه الكلام أن يقول: داعٍ باغمٍ، فلم أجد من يعرفه، فدُللت على امرأة عندها عِلم باللغات والمعاني بشحر عُمَان يقال لها: أم الحسين فقصدتها، فلمَّا قربت منها استقبلني غلام فقلت: أين تحل أُمُّ الحسين؟ فقال: هاتيك حَلْفَزيزُ، والحلفزيز: عجوز مسنة عجول، وكنت لم أسمع بحلفزيز سوى ما كنت وجدها في "كتاب العين" فلما وافيتها وجدتها بحيث ما وُصفت لي من العلم، فسألتها عن هذا البيت فقالت: إن مبغومًا ليس من صفة داعٍ، بل المعنى يناديه

(١) هكذا بالجيم.
(٢) هكذا.
(٣) ق ١١٤: ب– ١١٥: أ.

باسم الماء دعاؤُه مَبْغُومٌ. هذا منتهى الحكاية. يريد: لم يذكر الدعاء، لأنه اكتفى بما ظهر في داعٍ من معنى الدعاء"[١].

المطلب الثامن: نقْلُ صاحب "عرائس المحصَّل" عن "المحرَّر" للرازي

للرازي كتاب في النحو ذَكَره المترجمون له بعنوان "المحرَّر"[٢]، وذكره الرازي نفسه -مرتين- بعنوان "المحرَّر في دقائق النحو"[٣]، قال أبو حيان: "وهو كتاب لطيف على بعض أبواب العربية"[٤]. وقال ابن قاضي شهبة: "في مجلد، غالبه حدود"[٥].

عندما يحيل صاحب كتاب "عرائس المحصَّل" على شيء من كتبه فإنه ينسبه إليه بصريح العبارة، فيقول: "في كتابنا"، وتجده عند نقله عن "المحرَّر" يقول: قال أو نقل "صاحب المحرَّر"[٦].

والذي يؤكد أن المراد به الرازي ما قاله خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ): "وحَكى الفخر الرازي عن أكثر الكوفيين والأخفش أن السبب الواحد يمنع الصرف"[٧].

وقال في "عرائس المحصَّل": "قال صاحب المحرر: مذهب سيبويه وأكثر البصريين

(١) الخوارزمي، "شرح المفصل"، ٢: ٤٣-٤٤.

(٢) ياقوت الحموي، "معجم الأدباء"، ٦: ٢٥٨٩؛ والصفدي، "الوافي بالوفيات"، ٤: ١٨٠.

(٣) محمد بن عمر الرازي، "المحصول". تحقيق طه جابر العلواني، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ)، ٢٣٦، ٣٧٦.

(٤) محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، "تذكرة النحاة". تحقيق عفيف عبد الرحمن، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ)، ٦٩١.

(٥) ابن قاضي شهبة، "تراجم طبقات النحاة"، ١٤٧.

(٦) ق ١١: أ، ١٩: أ، ٢٦: ب.

(٧) خالد بن عبد الله الأزهري، "شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو". (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ)، ٢: ٣٥٣.

أن السبب الواحد لا يمنع الصرف خلافًا للأخفش وأكثر الكوفيين"[١].

المطلب التاسع: اختلاف الاختيار في مسألة الاسم والمسمى بين "عرائس المحصَّل" واختيار الرَّازي

تكلم في مخطوط "عرائس المحصَّل" عن مسألة لغوية عقدية وهي: هل الاسم هو المسمى؟ وقرر مذهب أهل السنة فيها وما يقوله غيرهم، وانتقد مذهب المتكلمين فيها. ونصَّ على مذهب أهل السنة وهو: "أن الاسم نفس المسمى وغير التسمية"[٢].

ويخالف الرازي هذا، حيث قال في تفسيره: "والمُختارُ عندنا أنَّ الاسم غيرُ المُسَمَّى وغير التَّسمية"[٣].

المطلب العاشر: مقارنة نصوص منقولة عن "شرح المفصَّل" للرَّازي بـ"عرائس المحصَّل"

ينقل خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) عن "شرح المفصَّل" للرازي نصوصًا، عندما تقارنها بهذا المخطوط تجد بينها اختلافًا وفروقًا، ومنها نصوص لا توجد أصلاً في مخطوط "عرائس المحصَّل" وليست من منهجه ولا أسلوبه.

ويقال –إجمالاً–: باستقراء المخطوط ليس هناك نص يوافق ما نقل عن "شرح المفصَّل" للرازي.

ومن الإجمال إلى أمثلة نصية تفصيلية:

---

(١) ق ١٩: أ.

(٢) ق ١١٤: أ.

(٣) محمد بن عمر الرازي، "مفاتيح الغيب". (ط ٣، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ)، ١: ١٠٥.

النص الأول:

وهو أوضحها وأجلاها، قال الأزهري ناقلاً كلام الرازي: "وثالثها: أن نقول العالم ممكن، فلا يوجد إلا لأن الله أوجده وأحدثه وأبدعه، فلو كان إيجاد العالم وإحداثه نفس للعالم لكان قولنا: العالم وجد لأن الله أوجده، جاريًا مجرى قولنا: العالم وجد لأنه وجد، فيكون ذلك تعليلاً للشيء بنفسه، ويرجع حاصله إلى أن العالم وجد بنفسه، وذلك نفي نصب للصانع. قاله الفخر الرازي في "شرح المفصل""[1].

فهذا استطراد في علم الكلام لا تجده في "عرائس المحصَّل"، ولا تجد نحوه ولا أمثاله فيه.

النص الثاني:

"وقال الفخر الرازي: "سبحان": مصدر لا فعل له، فيستعمل مضافًا وغير مضاف، وإذا لم يضف ترك تنوينه، فقيل: سبحانَ من زَيدٍ، أي: براءة منه، كقوله:

سُبحَانَ مِن عَلقَمَةَ الفَاخِرِ

وإنما منع صرفه لأنه معرفة، وفي آخره ألف ونون. انتهى بحروفه"[2].

تقرير الرازي هنا يخالف ويختلف عما في مخطوط "عرائس المحصَّل" (ق ٣٩: ب).

النص الثالث:

قال الأزهري: "وإن كان الابن خبرًا انعكس الحكم فينوَّن المخبَر عنه وتُكتب ألف ابن خطًّا، تقول: زَيدٌ ابن عمرو، بتنوين زَيدٍ، وكذا إن لم يقع الابن بين علمين،

(١) الأزهري، "شرح التصريح على التوضيح"، ١: ٨١.

(٢) المرجع السابق، ١: ٤٧.

تقول: جاءني زَيدٌ ابن أخينا، بتنوين زيد وإثبات ألف ابن خطًّا، فالحكم المذكور متعلق بشرطين: أن يقع الابن بين علمين، وأن يكون الابن صفة للعلم الذي قبله، فمتى زال أحد الشرطين عاد الاسم إلى أصله من التنوين. قاله الفخر الرازي وغيره"[١].

تقرير الرازي هنا يختلف عما في مخطوط "عرائس المحصَّل" (ق ٤٦: أ).

النص الرابع:

قال الأزهري: " (إياك والأسد) ... واختلف في إعراب ما بعد الواو فقيل: هو معطوف على (إياك) والتقدير: احْذَرْ نفسَكَ أن تَدنو من الأسدِ والأسدَ أن يدنو منك، وهذا مذهب كثيرين منهم السيرافي. واختاره ابن عصفور.

واعتُرض بأن (إيَّاك) محذر و(الأسد) محذَّرٌ منه، والعطف يقتضي المشاركة في المعنى. وأجيب بأن مقتضى العطف الاشتراك في معنى الخوف، فلا يمتنع أن يكون أحدهما خائفًا والآخر مخوفًا منه. قاله الفخر الرازي في "شرح المفصل""[٢].

تقرير الرازي هنا يختلف تمامًا عما في مخطوط "عرائس المحصَّل" (ق ٥٥: ب–٥٦: أ).

ونقل الأزهري أمثلة غيرها، تغني عنها هذه الأمثلة الأربعة في تقرير المفارقة بين شرح الرازي و"عرائس المحصَّل".

وهكذا ترى في المطالب العشرة السابقة أن كل مطلب منها دليل كاف وحده لنفي نسبة "عرائس المحصَّل" عن فخر الدين الرَّازي.

(١) المرجع نفسه، ٢: ٢٢٠.

(٢) نفسه، ٢: ٢٧٤.

المبحث الثاني: المؤلف المحتمل لكتاب "عرائس المحصَّل مِن نَفائس المفصَّل"

حاول الباحث أن يستقصي البحث عن المؤلف المحتمل لكتاب "عرائس المحصَّل" من خلال مداخل بحث متعددة، فاتجهَتْ هذه المداخل إلى مؤلِّفٍ واحد ولم تتجه لغيره، اجتمعت فيه أدلة وقرائن تشير إلى احتمالية أن يكون هو عز الدين أبا محمد عبد الرازق بن رزق الله الرَّسْعَنِي.

وأشهر مصنفات الرسعني تفسيره "رموز الكنوز"، طُبع عام ١٤٢٩هـ، بتحقيق أ.د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، في ثمانية مجلدات كبار وتاسعها الفهارس، ثم طَبع بعدها مجلدًا يتضمن مقدمة المؤلف وتفسير سورة الفاتحة والبقرة وصدر آل عمران، لم يكن قد عَثر عليه عند طباعة المجلدات الثمانية.

وكان نَشرُ كتاب "رموز الكنوز" منارة الاهتداء -بتوفيق الله تعالى- إلى الأدلة الابتدائية الموصلة إلى المؤلِّف المحتمل لـ"عرائس المحصَّل مِن نَفائس المفصَّل".

وليس من السهل أن تصل إلى نتيجة هذا البحث، بل هو عمل مضن شاق، إلا أنه يَسْهل تحمل صعابه إذا رُجي في ثمرته إحقاق حق أدبي ضائع قد نُسب لغير صاحبه.

فمَن هو الرسعني؟ وما مكانته العلمية؟ وما أدلة نسبة "عرائس المحصَّل" له؟ وما قوَّتها في الدلالة عليه؟ ومَن ولده محمد الذي يحتمل أن يكون هو مَن أُتمَّ الكتاب من أجله؟

هذا ما ستعرضه المطالب الآتية:

المطلب الأول: عز الدين الرسعني[١]

عز الدين أبو محمد عبد الرازق[٢] بن رزق الله بن أبي بكر بن خلف بن أبي

(١) المبارك بن الشعار الموصلي، "قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان". تحقيق كامل سلمان الجبوري، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ)، مج٣، ج٤: ١٩٥-١٩٦، مج٧، ج٩: ١٨٠؛ و محمد بن علي المحمودي ابن الصابوني، "تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب". تحقيق مصطفى جواد، (العراق: المجمع العلمي، ١٣٧٧هـ)، ١٥٤-١٥٦؛ وعبد الرزاق بن أحمد بن الفوطي الشيباني، "مجمع الآداب في معجم الألقاب". تحقيق محمد الكاظم، (إيران: مؤسسة الطباعة والنشر، ١٤١٦هـ)، ١: ٢١٤-٢١٥؛ ومحمد بن أحمد الذهبي، "تذكرة الحفاظ". (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٣م)، ٤: ١٤٥٢-١٤٥٣؛ والصفدي، "الوافي بالوفيات"، ١٨: ٢٤٨؛ ومحمد بن شاكر الكتبي، "عيون التواريخ". تحقيق فيصل السامر ونبيلة داود، (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٠م)، ٢٠: ٢٩٠؛ وعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، "ذيل طبقات الحنابلة". تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ)، ٤: ٧٧، ٨٠-٨٣؛ ومحمد بن محمد بن الجزري، "غاية النهاية في طبقات القراء". تحقيق ج برجستراسر، (د.م: مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١هـ)، ١: ٣٨٤؛ وإبراهيم بن محمد بن مفلح، "المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد". تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٠هـ)، ٢: ١٣٢-١٣٥. وصْفه بـ"النحوي" من الباحث، استنباطًا من تفسيره "رموز الكنوز".

(٢) تذكره أكثر التراجم (عبد الرزاق) بتأخير الألف، والصواب تقديمها على الزاي المعجمة، كما هو بخط الرسعني حرره في مواضع كثيرة في المخطوطات التي بخط يده. تنظر ثلاث مخطوطات بخطه بالمكتبة الظاهرية في مجموع برقم (٢٩٤٦)، وهي "مختصر كتاب الفرق بين الفرق للبغدادي"، اختصره الرسعني؛ و"الحرز والمنعة في بيان أمر المهدي والمتعة"، لأبي منصور عبد الله بن محمد البغدادي؛ و"كتاب دَرء اللوم والضيم في صوم يوم الغيم"، لأبي الفرج ابن الجوزي.

الهيجاء الرَّسْعَنِي الحنبلي. الإمام العلَّامة الحافظ، المفسر، المحدِّث، المقرئ، الفقيه، النحوي، الأديب الشاعر. وُلد برأس عين، موقعها بديار بكر شمال الشام، عام (٥٨٩هـ). وتوفي بسنجار عام (٦٦١هـ). وقال معاصره أبو الفتح الإربيلي المتوفى عام (٦٩٢هـ): "وقُتل سنة أخذ الموصل، وهي سنة ستين وستمئة"(١)، ولم أجد من ذكر أنه قُتل على يد التتار سواه.

قرَأَ الروايات العشرة ببغداد وسمع بها الحديث، وتفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وسمع بدمشق وغيرها، قَدِم الموصل وحَدَّث بدار الحديث المهاجرية، وولي مشيختها.

قال الذهبي: "وكان من أوعية العلم والخير"(٢). وقال ابن كثير: "وكان من الفضلاء الأدباء"(٣). وقال ابن رجب: "وكان فاضلاً في فنون العلم والأدب، ذا فصاحة وحسن عِبارة... وكان متمسكًا بالسنة والآثار، ويصدع بالسنة عند المخالفين من الرافضة وغيرهم، وله نظم حسن"(٤).

مؤلفاته المطبوعة: "رموز الكنوز"، "مختصر الفرق بين الفرق للبغدادي"، "درّة القارِي في الفرق بين الضادِ والظاءِ"، "قصيدة في ذم الدنيا ومدح السنة وأهلها وذم البدعة وأربابها".

---

(١) علي بن عيسى الإربيلي، "كشف الغمة في معرفة الأئمة". تحقيق علي آل كوثر، (قم: المجمع العالمي لأهل البيت، ١٤٣٣هـ)، ١: ١٦٦. ووَصَفَ الرسعني بـ "صديقنا"، ١: ١٤٧، ٣١٣، ٥٨٦.

(٢) الذهبي، "تذكرة الحفاظ"، ٤: ١٤٥٣.

(٣) إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، "البداية والنهاية". تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، (القاهرة: دار هجر، ١٤١٩هـ)، ١٧: ٤٥٠.

(٤) ابن رجب، "ذيل طبقات الحنابلة"، ٤: ٨١.

مؤلفاته المخطوطة: "قصيدة رائية في الوقف على ﴿كَلَّا﴾"[١].

مؤلفاته التي في عداد المفقود: "مطالع أنوار التنزيل ومفاتح أسرار التأويل"[٢]، وذَكر له معاصره ابنُ الشَّعَّار: "القمر المنير في علم التفسير"، "أسنى المواهب في أحاديث المذاهب"، "المنتصر في شرح المختصر" (مختصر الخرقي)، "المشرع الصافي من المين في مصرع الإمام الشهيد أبي عبد الله الحسين"، "عقود العروض"، وأشعار أورد بعضها في ترجمته[٣].

المطلب الثاني: محمد ولد عز الدين الرسعني (٦٢١ – ٦٨٩هـ)

الأدلة الموصلة إلى معرفة المؤلف المحتمل لمخطوط "عرائس المحصَّل" متعددة، ولا أستطيع العثور على دليل يكون بمفرده قاطع الدلالة، وتقود المنهجية العلمية بألا يُحْكم على كل دليل بانفراده، بل بالنظر إليها مجتمعة، فالأدلة يأخذ بعضها بحُجَزِ بعض؛ وعندما تتكاثر وتجتمع ترفع احتمالية الاعتراف بمؤلف الكتاب ونسبته إليه إن قويت ولم يعترضها انتقاض.

(١) نسخة منه في مجلس الشورى الإسلامي بإيران، برقم (٧ / ١٢١٦٣). ينظر: علي آل كوثر، مقدمة تحقيق "كشف الغمة في معرفة الأئمة"، علي الإربيلي، ١: ٤٧.

(٢) تقي الدين بن عبد القادر التميمي الغزي، "الطبقات السنية في تراجم الحنفية". تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، (الرياض: دار الرفاعي، والقاهرة: دار هجر، ١٤١٠هـ)، ٤: ٣٣٣. وظن حاجي خليفة أنه هو "رموز الكنوز"، والصواب ما أثبته تقي الدين الغزي فإنه ذَكر أن مفتي الديار الرومية في عصره محمد بن محمد بن إلياس اطلع عليه بخط مؤلفه، ونقل عنه نصًّا في تفسير سورة الفاتحة ليس في "رموز الكنوز". ينظر: مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة،"كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون". (بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٤١م)، ١: ٤٥٢.

(٣) ابن الشعار: "قلائد الجمان"، مج٣، ج٤: ١٩٦-٢٠٣.

وهذا أول الأدلة، فقد مضى في المطلب السادس من المبحث السابق أن مؤلف "عرائس المحصَّل" أتمَّ تأليف شرحه نزولاً عند رغبة ولده محمد وإلحاحه؛ لشدة شغفه وغرامه بالعلم.

ووَصفَ المؤلف حاله عند إتمام شرحه بأنه شيخ هرم قد شاب رأسه وضعفت قُواه.

وعندما تطالع في أسرة الرسعني في سيرة الولد والوالد تجد أن الوالد حريص على ولده محمد، وأَدرج بعض أخباره في تفسيره، وتجد محمدًا حريصًا على العلم منذ صباه.

قال عز الدين الرسعني في تفسير سورة الحجر: "قلت يومًا لولدي محمد... وهو قد أربى على عشر سنين بقليل، وكان يتلو عَلَيَّ هذه السورة، فلما جاء إلى هذه الآية قلت له ممتحنًا لخاطره: هؤلاء قوم كفار، فكيف قالوا: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾؟ [الحِجْر : ٦].

فقال: الجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنه استهزاء منهم به صلى الله عليه وسلم، كما قال قوم فرعون لموسى: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾﴾ [الشُّعَرَاء : ٢٧]، فحمدت الله تعالى على توفيقه للصواب. وما أعرف للآية وجهًا سوى هذا.

فقلت: والوجه الثاني، ما هو؟

فقال: الوجه الثاني: أن يكون قوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾ نداء من الله له، لا مما حكاه عنهم، يشير إلى أنه كلام معترض، ينعي به عليهم سوء حالهم في نسبتهم من اختصه الله تعالى لإنزال الذكر عليه إلى الجنون.

وهذا وجه سديد لا يتقاصر في الجودة عن الذي قبله، بل ربما زاد عليه"[1].

(١) عبد الرازق بن رزق الله الرسعني، "رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز". تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، (مكة: مكتبة الأسدي، ١٤٢٩هـ)، ٣: ٥٨٥.

وقال عز الدين الرسعني: "وقرأتُ على الشيخ أبي طالب عبد اللطيف بن محمد بن علي القبيطي ببغداد وولدي أبو الفضائل محمد –جبره الله– يسمع، سنة ثلاث وثلاثين وستمائة"[(١)]ا.هـ.

ومحمد هو شمس الدين أبو الفضائل، العدل، العالم، المعروف بابن المحدِّث، وُلد برأس عين سنة (٦٢١هـ). روى عن والده وغيره من العلماء، سكن دمشق، وأَمَّ بالمسجد الكبير بالرماحين، وجلس تحت السّاعات، فكان من أعيان الشهود. مات غرقًا في نهر الأردن سنة (٦٨٩هـ)[(٢)].

قال ابن رافع (ت ٧٧٤هـ): "كان شيخًا عالمًا نبيهًا فاضلاً ثقة"[(٣)]. وقال ابن رجب (ت ٧٩٥): كان "فقيهًا، شاعرًا، أديبًا، مُعدِّلًا"[(٤)]. وقال المقريزي (ت ٨٤٥هـ): "كان إمامًا عالمًا، فاضلاً بارعًا، أديبًا شاعرًا"[(٥)].

(١) المرجع السابق، ٧: ٥٧٤.

(٢) محمد بن أحمد الذهبي، "تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام". تحقيق بشار عوّاد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م)، ١٣: ٦٨٥، ١٥: ٦٤٣؛ والذهبي، "تذكرة الحفاظ"، ٤: ١٤٥٣؛ ومحمد بن شاكر بن أحمد، "فوات الوفيات". تحقيق إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، ١٩٧٤م)، ٣: ٣٩٩؛ وابن رجب، "ذيل طبقات الحنابلة"، ٤: ٢٣٦–٢٣٧؛ وأحمد بن علي المقريزي، "المقفى الكبير". تحقيق محمد اليعلاوي، (ط٢، بيروت: دار الغرب الاسلامي، ١٤٢٧هـ)، ٦: ١٢؛ ومحمد بن رافع السلامي، "تاريخ علماء بغداد المسمى منتخب المختار". تصحيح عباس العزاوي، (د.م: الدار العربية للموسوعات، د.ت)، ١٥١–١٥٢.

(٣) السلامي، "تاريخ علماء بغداد"، ١٥١.

(٤) ابن رجب، "ذيل طبقات الحنابلة"، ٤: ٢٣٦–٢٣٧.

(٥) المقريزي، "المقفى الكبير"، ٦: ١٢.

فخليق بمثل هذا أن يَطلب مِن والده أن يُتمَّ شرحه ويُظهر عليه حرصه، خليق بوالدٍ كوالده أن يُلبِي وإن شارف السبعين من عمره أو جاوزها[١].

وحري بشمس الدين أن يكون هو المراد المقصود في مقدمة المخطوط، إذا عاضد هذا أدلة أخرى.

المطلب الثالث: مقارنة بين نصوص من "عرائس المحصَّل" و"رموز الكنوز" للرسعني

مما يقتضيه البحث العلمي في مقارنة النصوص الآتية أن يُستحضَر أنها بين نَصَّين في فنين مختلفين: تفسير القرآن العظيم، والنحو، فما يحسن فيه التفصيل في كتاب، لا يحسن تفصيله في الآخر.

وأن يُستحضَر أيضًا الفارق الزمني بين التأليفين؛ فالرموز في منتصف حياة الرسعني[٢] والعرائس حرره مؤلفه في آخر حياته، وتقدير ما بينهما يزيد عن ثلاثة عقود بسنوات.

وسأعرض عشرة أمثلة تبلغ الكفاية في الدلالة بإذن الله تعالى، ويتلو كل مثالٍ تحليلُ مقارنة النصين، متضمنًا المقارنة بنص الرازي.

وليست الأمثلة الآتية هي قُصارى ما قارنته، بل ما حصرته انتقاءً لا حصرًا فاق الثلاثين موضعًا، تجنبت عرضها هنا طلبًا للاختصار.

(١) قال ابن كثير: توفي وقد جاوز السبعين. "البداية والنهاية"، ١٧: ٤٥٠.

(٢) جاء في نهاية الجزء الأخير من مخطوطة "رموز الكنوز" بالظاهرية ذات الرقم (٥٨٣٣)، التي قوبلت على نسخة عليها خط المؤلف، مكتوب عليها: "فرغ من تصنيفه في عشرين رمضان من سنة خمس وثلاثين وستمائة".

النص الأول:

نص "رموز الكنوز": "﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ ۝٨﴾ [الحَاقَّة : ٨] أي: مِن بقاء؛ كالطاغية بمعنى الطغيان، أو بقية، أو من نفس باقية"(١).

نص "عرائس المحصَّل": " ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ ۝٨﴾ أي: مِن بقاء"(٢).

التحليل: بيْن النصين تطابق لفظي تام، وزاد بيان المعنى في تفسير "رموز الكنوز" لحاجة البيان، أو لعرض الأقوال المتعددة في معنى الكلمة القرآنية، وهو أمر قد لا يُحتاج إليه في المجال النحوي فأَهمل الزيادة صاحب "عرائس المحصَّل". وقد يُفهم من الاقتصار عليه هنا، وذِكره أولاً في "رموز الكنوز" أنه اختيار المؤلف لو ترجح أنه الرسعني.

ولمَّا تناول الرازي هذا الموضع قال: "في الباقية ثلاثة أوجه أحدها: أنها البقية، وثانيها: المراد من نفس باقية، وثالثها: المراد بالباقية البقاء، كالطاغية بمعنى الطغيان"(٣). فما اقتصر عليه صاحب "عرائس المحصَّل" جعله الرازي آخر الأقوال.

النص الثاني:

نص "رموز الكنوز": قال في تفسير ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ۝٢٠﴾ في سورة القمر: "قال أبو عبيدة: والنخل يذكر ويؤنث. فهذه الآية على لغة من ذَكَّر. وقوله: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ۝٧﴾ [الحَاقَّة : ٧] على لغة من أنَّث"(٤).

(١) ٨: ٢٥٣.
(٢) ق ٢٣١: أ.
(٣) "مفاتيح الغيب"، ٣٠: ٦٢٣.
(٤) ٧: ٥٢٢.

وقال في تفسير سورة الحاقة: "﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ۝٧﴾ أي: كأنهم أصول نخل ساقطة. والنخل يذكّر ويؤنّث، فلهذا قال هاهنا: ﴿خَاوِيَةٍ﴾، وقال في سورة القمر: ﴿نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾"(١).

نص "عرائس المحصَّل": "ومما جاء مذكَّرًا قوله تعالى: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ۝٢٠﴾، و﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ۝٧﴾، فذكَّر في موضع وأنث في آخر"(٢).

التحليل: بيْن النصوص تطابقٌ في المعنى، وتوافقٌ على الاختصار.

وتطابقَ المعنى لدى الرازي، واختصر في تفسير سورة الحاقة، إلا أنه أسهب في تفصيليه في تفسير سورة القمر(٣).

النص الثالث:

نص "رموز الكنوز": " ﴿بَلَىٰ﴾ [القِيَامَة : ٤] أوجبت ما بعد النفي، وهو جمع العظام، أي: بلى نجمع عظامه ﴿قَٰدِرِينَ﴾ [القِيَامَة : ٤] حال من الضمير في ﴿نَّجْمَعَ﴾ [القِيَامَة : ٣] "(٤).

نص "عرائس المحصَّل": "قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾، اعلم أن التقدير: بلى نجمع عظامه ﴿قَٰدِرِينَ﴾ [القِيَامَة : ٤]، فقادرين منصوب على أنه حال من فاعل ﴿نَّجْمَعَ﴾ [القِيَامَة : ٣] "(٥).

---

(١) ٨: ٢٥٣.

(٢) ق ١٩٩: ب-٢٠٠: أ.

(٣) ينظر: "مفاتيح الغيب"، ٣٠: ٦٢٢؛ ٢٩: ٣٠٥.

(٤) ٨: ٣٨٠.

(٥) ق ٧٩: أ.

التحليل: تطابق لفظي بين النصين في قوله: "بلى نجمع عظامه ﴿قَٰدِرِينَ﴾"، وتطابق معنوي في الإعراب.

ويَستشكل الرازي هذا الوجه من الإعراب لأنه يجعله جاريًّا مجرى بيان الواضحات؛ فالرازي لا يرى هذا الوجه. ونَصُّ كلامه: "وفي قوله: ﴿قَٰدِرِينَ﴾ وجهان الأول: وهو المشهور أنه حال من الضمير في ﴿نَّجۡمَعَ﴾، أي نجمع العظام قادرين على تأليفها جميعها وإعادتها إلى التركيب الأول، وهذا الوجه عندي فيه إشكال، وهو أن الحال إنما يحسن ذكره إذا أمكن وقوع ذلك الأمر لا على تلك الحالة، تقول: رأيت زيدًا راكبًا، لأنه يمكن أن نرى زيد غير راكب، وهاهنا كونه تعالى جامعًا للعظام يستحيل وقوعه إلا مع كونه قادرًا، فكان جعله حالاً جاريًّا مجرى بيان الواضحات، وإنه غير جائز. والثاني: أن تقدير الآية: كنا قادرين على أن نسوي بنانه في الابتداء فوجب أن نبقى قادرين على تلك التسوية في الانتهاء، وقرئ (قَادِرُونَ)، أي ونحن قادرون"(١).

ولم يعلق عليه محقق "عرائس المحصَّل" بما يفسر التناقض(٢).

النص الرابع:

نص "رموز الكنوز": "والنون في قوله: ﴿أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٠﴾ [يُونُس : ١٠] هي المخففة من الثقيلة. وأصله: أنه الحمد، على إضمار الشأن، كقول الشاعر:

أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

(١) "مفاتيح الغيب"، ٣٠: ٧٢٢.

(٢) عبد الله، "الرازي ومنهجه في النحو"، ٢: ٥١٢.

وقرأتُ على الشيخين أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري وأبي عمرو عثمان بن القاسم الياسري رحمهما الله تعالى ليعقوب الحضرمي من رواية أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني عنه: (أَنَّ) بالتشديد، (الحمدَ) بالنصب"(١).

نص "عرائس المحصَّل": "قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٠﴾ [يُونُس : ١٠] ، قال في الكشاف: هي المخففة من الثقيلة، وأصله: أنه الحمد لله، على أن الضمير للشأن، وقرأ يعقوب (أَنَّ ٱلۡحَمۡدَ لِلَّهِ) بتشديد النون، قال عبد الجبار: وهي مصدرية والتقدير: آخر دعواهم حمد الله"(٢).

التحليل: توافق النصان في المعنى، وتقاربا في الألفاظ، واختصر في "عرائس المحصَّل" فلم يورد شطر البيت ولا إسناد القراءة، وصرَّح بذكر المصدر "الكشاف"، وزاد قول عبد الجبار.

وعند الرازي: تقارب المعنى، واختلف المصدر، واختلفت الألفاظ، وزاد قول صاحب النظم، وضَعَّفه، ولم يذكر قول عبد الجبار، ولم يصرح باسم القارئ، يقول: "قال الواحدي: ﴿أَنِ﴾ في قوله: ﴿أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ هي المخففة من الشديدة، فلذلك لم تعمل لخروجها بالتخفيف عن شبه الفعل كقوله:

أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

على معنى أنه هالك. وقال صاحب "النظم" ﴿أَنِ﴾ هاهنا زائدة، والتقدير: وآخر دعواهم الحمد لله رب العالمين، وهذا القول ليس بشيء، وقرأ بعضهم (أَنَّ ٱلۡحَمۡدَ لِلَّهِ) بالتشديد، ونصب الحمد"(٣).

---

(١) ٣: ١٥.

(٢) (ق ٣١٦: أ).

(٣) "مفاتيح الغيب"، ١٧: ٢١٧-٢١٨.

النص الخامس:

نص "رموز الكنوز": "قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَـٰنَ﴾ [الإِسْرَاء : ١١٠] أي: سَمُّوا الله بأيّ الاسمين شئتم، فإنهما اسمان لمسمى واحد.

و﴿أَيًّا﴾ [الإِسْرَاء : ١١٠] منصوب بـ ﴿تَدْعُواْ﴾ [الإِسْرَاء : ١١٠]، والتنوين فيها عوض من المضاف إليه، و﴿ مَّا﴾ [الإِسْرَاء : ١١٠] صلة. والمعنى: أيّ هذين الاسمين سميتم فهو حسن، وناب عن هذا المحذوف قوله: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإِسْرَاء : ١١٠]"(١).

نص "عرائس المحصَّل": " قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَـٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، معناه: أي الاسمين دعوت الله تعالى فلله الأسماء الحسنى، و﴿أَيًّا﴾ أحد الاسمين المذكورين في ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَـٰنَ﴾ و﴿أَيًّا﴾ منصوب بيدعو، ويدعوا مجزوم بأيًّا، والتنوين في ﴿أَيًّا﴾ عوض عن المضاف إليه، و﴿ مَّا﴾ زيادة للتوكيد، وقيل: هي شرطية، كررت لما اختلف اللفظان، نقله عبد الجبار"(٢).

التحليل: تطابقا في المعنى واقتربا في الصياغ.

ومثله لدى الرازي، يقول: "ومعنى: ﴿ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَـٰنَ﴾ أي سموا بهذا الاسم أو بهذا واذكروا إما هذا وإما هذا. والتنوين في ﴿أَيًّا﴾ عوض عن المضاف إليه، و﴿مَّا﴾ صلة للإبهام المؤكد لما في (أي)، والتقدير: أي هذين الاسمين سميتم وذكرتم فله الأسماء الحسنى"(٣).

---

(١) ٤: ٢٣٥.

(٢) ق ١٠٩: أ.

(٣) "مفاتيح الغيب"، ٢١: ٤١٨.

النص السادس:

نص "رموز الكنوز": "قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾﴾ [الحَاقَّة : ١٩] هاء: صوت يُصوَّتُ به، يُفْهَمُ منه: خُذْ.

قال الكسائي: العرب تقول للواحد: هاءَ، وللاثنين: هَاؤُما، وللثلاثة: هَاؤُم.

وقال الزجاج: ﴿هَآؤُمُ﴾ أمرٌ للجماعة، بمنزلة: هاكُمُ، تقول للواحد: هاءَ، وللاثنين: هَاؤُما يا رجلان، وللثلاثة: هَاؤُم يا رجال، وللمرأة: هاءِ يا امرأة -بكسر الهمزة- وللاثنتين: هاؤُما، وللجماعة: هاؤُنّ"(١).

نص "عرائس المحصَّل": "قوله: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾﴾ ... واعلم أن هاء: صوت يُصوَّتُ به، فيُفهَمُ منه معنى: خُذ، تقول: هاء يا رجل، أي: خذ، وهاؤما في التثنية، وهاؤموا في الجمع. وقيل معناه: تعالوا"(٢).

التحليل: تطابق النصان لفظًا في إيراد معنى (هاء). ونقل في "رموز الكنوز" قول الكسائي والزجاج في خطاب (هاء) للمفرد الرجل والاثنين والجمع، والمرأة في الأحوال الثلاث؛ وجاء في "عرائس المحصَّل" مختصرًا غير منسوب، مقتصرًا على الرجل، مع زيادة معنى ثان (لهاء).

وتطابق اللفظ أيضًا لدى الرازي في معنى (هاء)، واقتربا في المعنى في عرض بقية الكلام واختلفا في الأسلوب، وكان "رموز الكنوز" في هذا أقرب لـ"عرائس المحصَّل" من الرازي. يقول الرازي: "(هاء) صوت يصوت به، فيفهم منه معنى خذ كأف وحس، وقال أبو القاسم الزجاجي وفيه لغات وأجودها ما حكاه سيبويه عن العرب فقال: ومما يؤمر به من المبنيات قولهم: هاء يا فتى، ومعناه تناول ويفتحون الهمزة

(١) ٨: ٢٥٩-٢٦٠.
(٢) ق ٢٧: أ.

ويجعلون فتحها على المذكر كما قالوا: هاك يا فتى، فتجعل فتحة الكاف علامة المذكر، ويقال للاثنين: هاؤما، وللجمع هاؤموا وهاؤم، والميم في هذا الموضع كالميم في أنتما وأنتم، وهذه الضمة التي تولدت في همزة هاؤم إنما هي ضمة ميم الجمع، لأن الأصل فيه هاؤمو وأنتمو فأشبعوا الضمة وحكموا للاثنين بحكم الجمع لأن الاثنين عندهم في حكم الجمع في كثير من الأحكام"(١).

النص السابع:

نص رموز الكنوز: "قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ [التَّكْوِير : ٢٤] أي: وما محمد – صلى الله عليه وسلم – على ما يُخبر به من الغيب من الوحي والإخبار عما كان ويكون (بِظَنِينٍ).

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: (بِظَنِينٍ) بالظاء، أي: بمتّهم على ما يُخبر به من ذلك عن الله عز وجل. وقرأ الباقون ﴿بِضَنِينٍ﴾ بالضاد، من الضَّنّ، وهو البخل، أي: وما هو ببخيل فيبخل عليكم بما ينفعكم من الوحي"(٢).

نص "عرائس المحصَّل": "قوله تعالى: (وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ) بالظاء كما هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي ويعقوب، والمعنى: إنه ليس بمتهم على الغيب، بل هو الثقة فيما يخبره عن الله تعالى.

وقرأ باقي الثمانية ﴿بِضَنِينٍ﴾ بالضاد، أي: ببخيل متكتم الغيب ولا يُخبر به حتى يَأخذ عليه حلوناً كما هو عادة الكهنة"(٣).

(١) "مفاتيح الغيب"، ٣٠: ٦٢٧.
(٢) ٨: ٥١٣.
(٣) ق ٢٧٩: أ.

التحليل: تطابق النصان في العناية بذكر الروايتين ومن قرأ بهما، وتطابقا في المعنى، والتزما الاختصار.

وأشار الرازي ضمنًا إلى الروايتين، وطابق نص "عرائس المحصَّل" في المعنى، وتوسع في العرض فلم يلتزم الاختصار(١).

النص الثامن:

نص "رموز الكنوز": قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ۝٢﴾ [الحِجْر : ٢] "فإن قيل: كيف وَليها الفعل المضارع وقد أبَوْا دخولها إلا على الماضي؟ كقول الشاعر:

رُبَّمَا أوْفيتُ في عَلَمٍ... تَرْفَعْنَ ثوبي شَمالاتُ

قلت: حمله أبو إسحاق على إضمار كان، على تقدير: رُبَّما كان يودّ، وأجود منه أن يكون على حكاية الحال. وقد حكى الكسائي عن العرب ربما يندم فلان، قال الشاعر:

رُبَّما تجْزَعُ النفوسُ من الأمْـ ـر له فُرجَةٌ كحَلِّ العُقال

وقال الزمخشري: جاز ذلك؛ لأن المُتَرَقَّبَ في أخبار الله تعالى بمنزلة الماضي المقطوع به في تحققه، وكأنه قيل: رُبَّما وَدّ"(٢).

نص "عرائس المحصَّل": "من خصائص (رُبَّ) أن الفعل الذي تتعلق به لابد أن يكون ماضيًا... فإن قلت: أليس أن الفعل مضارع في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ۝٢﴾ [الحِجْر : ٢] ؟

(١) ينظر: "مفاتيح الغيب"، ٣١: ٧٠.

(٢) ٣: ٥٧٩-٥٨٠.

قلت: إنما ساغ ذلك لأن ما أخبر الله تعالى لوقوعه صدقًا قطعًا فهو بمنزلة الماضي الذي قد وقع، فكأنه قال: ربما ودَّ"[١].

التحليل: قرر النصان ما ذهب إليه النحويون من أن (رُبَّ) لا تدخل إلا على الماضي، ومثلهما الرازي إلا أنه قرره تمهيدًا لنقضه.

واختار في "رموز الكنوز" وجوَّد حكاية الحال في توجيه دخول (رُبَّ) على المضارع، ونقل تعليل الزمخشري لجوازه، وفي "عرائس المحصَّل" جعله اختياره باقتصاره على مضمون كلام الزمخشري.

ويرى الرازي رأيًا مخالفًا لهذا، ويأخذ "على النحاة منعهم دخول (رُبما) على الفعل المستقبل، بعد أن أجازه بنص الآية الكريمة"[٢]، يقول: "اتفقوا على أن كلمة «رب» مختصة بالدخول على الماضي... إلا أني أقول: قول هؤلاء الأدباء: إنه لا يجوز دخول هذه الكلمة على الفعل المستقبل لا يمكن تصحيحه بالدليل العقلي، وإنما الرجوع فيه إلى النقل والاستعمال، ولو أنهم وجدوا بيتًا مشتملاً على هذا الاستعمال لقالوا إنه جائز صحيح وكلام الله أقوى وأجل وأشرف، فَلِم لم يتمسكوا بوروده في هذه الآية على جوازه وصحته؟!"[٣].

النص التاسع:

نص "رموز الكنوز": "﴿أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾﴾ [الكَهْف : ٩٦] وهو النحاس

(١) ق ٣٠٦: ب.

(٢) محمد عبد القادر هنادي، "جهود الفخر الرازي في النحو والصرف". رسالة ماجستير، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ)، ٢٩٠.

(٣) "مفاتيح الغيب"، ١٩: ١١٧-١١٨.

المذاب، سُمِّيَ بذلك؛ لأنه يَقْطُر...

فإن قيل: بماذا انتصب ﴿قِطْرًا﴾؟

قلت: بأقرب الفعلين إليه وهو ﴿أُفْرِغْ﴾.

فإن قيل: ما منعك أن تقول العامل فيه ﴿ءَاتُونِيٓ﴾؟

قلت: ما يفتقر إليه من إضمار مفعول آخر، تقديره: أُفرغه عليه.

فإن قيل: فقد أُلزمتَ مثل هذا الإضمار لأنك إذا نصبته بـ ﴿أُفْرِغْ﴾ أضمرت ﴿قِطْرًا﴾، تقديره: آتوني قطراً أفرغ عليه قطراً، فأي فرق بين الإضمارين؟

قلت: الفرق بينهما أنك التزمت مع الإضمار الفصل بين العامل والمعمول فيه وأنا سَالِمٌ من ذلك"(١).

نص "عرائس المحصَّل": "وقوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾﴾، القطر: النحاس المذاب. وهو منصوب بـ ﴿أُفْرِغْ﴾، وتقديره: آتوني قطرًا أُفرغ عليه قطرًا، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه. وإنما قلنا: إن الاسم الظاهر تعلق بالفعل الثاني وهو ﴿أُفْرِغْ﴾ لأنه لو تعلق بالفعل الأول الذي هو ﴿ءَاتُونِيٓ﴾ لزم إضمار مفعول لأفرغ ولوجب أن يقال: آتوني قطرًا أُفرغه عليه، والمتلو خلافه"(٢).

التحليل: بين النصين تطابق لفظي في المعني التفسيري، وتطابق معنوي في الإعراب والتوجيه، وأبرز اختلاف بينهما أن نص "عرائس المحصَّل" لم يستخدم -في هذا الموضع- أسلوب (فإن قيل... قلت).

وينطبق ذلك التطابق على الرازي فإنه قال -عند تفسير الآية في سور الكهف-: "والقطر النحاس المذاب لأنه يقطر، وقوله: ﴿قِطْرًا﴾ منصوب بقوله:

---

(١) ٤: ٣٦٩-٣٧٠.

(٢) ق ٢٧: أ.

﴿أُفْرِغْ﴾ وتقديره: آتوني قطرًا: أفرغ عليه قطرًا، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه"(١). وتطرق إلى المسألة في موضعين آخرَين(٢)، قرر فيهما مذهب الكوفيين ومذهب البصرين.

النص العاشر:

نص "رموز الكنوز": في قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ۝٢٩ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأَعْرَاف : ٢٩ - ٣٠] "، قال: "وانتصاب ﴿وَفَرِيقًا﴾ على الحال من الضمير في ﴿تَعُودُونَ ۝٢٩﴾ [الأَعْرَاف : ٢٩] ، تقديره: تعودون مختلفين مهتدين وضالين.

ويؤيد ذلك قراءة أُبي بن كعب: (تعودون فريقين فريقًا هدى وفريقًا حق عليهم الضلالة).

وجائز أن يكون ﴿فَرِيقًا﴾ الأولى منصوبًا بـ ﴿هَدَىٰ﴾، والثاني بفعل مضمر يدل عليه ما بعده، تقديره: وأضل فريقًا حَقَّ عليهم الضلالة.

فعلى هذا؛ يجوز الوقف على ﴿تَعُودُونَ﴾. وعلى الأول؛ لا يجوز"(٣).

نص "عرائس المحصَّل": "اعلم أن قوله: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ جملة فعلية، وقوله: ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ معطوف عليه فناسب النصب طلبًا للمشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه، وناصبه فعل مضمر دل عليه ما بعده وهو ﴿حَقَّ عَلَيْهِمُ

(١) "مفاتيح الغيب"، ٢١: ٥٠٠.

(٢) "مفاتيح الغيب"، ١: ٦٥، عند كلامه على الاستعاذة؛ ٣٠: ٦٢٧، عند كلامه في تفسير سورة الحاقة.

(٣) ٢/١٠٦-١٠٧.

﴿ٱلضَّلَٰلَةُ﴾، ويكون الكلام كله حال من الضمير في قوله: ﴿تَعُودُونَ﴾، ويكون (قد) مع الفعل مرادة، والمعنى: تعودون قد هدى فريقًا وأضل فريقًا...

والآية تحتمل وجها آخر من الإعراب وهو أن يكون ﴿فَرِيقًا﴾ في الموضعين منصوبًا على الحال من الضمير في ﴿تَعُودُونَ﴾، و﴿هَدَىٰ﴾ وصفًا للأول، و﴿حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ وصفًا للثاني، والتقدير: (تعودون فريقين فريقًا هدى وفريقًا حق عليهم الضلالة)، وهكذا قراءة أُبي بن كعب، وهي في حرف عبد الله بن مسعود على نحو قراءة أُبي، وعلى هذا التأويل لا يكون من قبيل ما نحن فيه ولا يجوز الوقف على ﴿تَعُودُونَ﴾، ويتعين الوقف على ﴿ٱلضَّلَٰلَةُ﴾"[1].

التحليل: توافق النصان في جملة أمور: في ذِكر الأوجه الإعرابية، وذِكر قراءة أبي بن كعب رضي الله عنه، وبيان متى يجوز الوقف ومتى يتعين، وتوافقا في المعنى في عرض ذلك.

واقتصر الرازي على ذكر وجه إعرابي واحد، ولم يتناول التفصيلات التي تعرَّضَ لها النَّصان، قال: "انتصاب قوله: ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ بفعل يفسره ما بعده كأنه قيل: وخذل فريقًا حَق عليهم الضلالة"[2].

وفي هذه الأمثلة كفاية تصل إلى حد الاطمئنان باتحاد قلم المؤلف في "عرائس المحصَّل" والتفسير المطبوع للرسعني، وتغني عن الإطالة بالتوسع في الأمثال.

وما وُجد في بعض الأمثلة السابقة من تشابه مع ما قرره الرازي في "مفاتيح الغيب" يغري بنسبة "عرائس المحصَّل" إليه؛ يبطله الأمثلة الأخرى لديه المضادة لمذهب "عرائس المحصَّل".

---

(١) (ق ٥٩/أ).

(٢) "مفاتيح الغيب"، ١٤: ٢٢٨.

فهذا المطلب يُعدُّ أقوى الأدلة في تقوية نسبة "عرائس المحصَّل" إلى عز الدين عبد الرازق بن رزق الله الرسعني؛ لقوة تشابه النصوص، وسلامتها من الانتقاض، واتساق الأدلة الأخرى مع الرسعني وعدم انتقاضها عليه.

المطلب الرابع: إحالات مؤلِّف "عرائس المحصَّل" على بعض مؤلفاته

يحيل مؤلِّف "عرائس المحصَّل" على ثلاثة من مؤلفاته، هي:

١-"معارج الهدى إلى مدارج المدى"(١). الأظهر أنه في أحكام الدعاء.

٢-"مناهج الوصول إلى مباهج المحصول"(٢). الأظهر أنه في أصول الفقه.

٣-"رموز الألباب إلى كنوز الكتاب". سيأتي الحديث عنه في المطلب التالي.

ولم أجد لها أي ذِكر في ترجمة الرسعني ولا ترجمة غيره، ولا في المراجع العامة -قدر الاستطاعة- ولم أجدها في قواعد معلومات المخطوطات في جملة من مكتبات العالم.

وكون "عرائس المحصَّل" والكتب المذكور فيه لمؤلفه لم يرد ذكرها في كتب العلم لا يستلزم التشكيك في نسبتها للرسعني؛ فإن وجود القرائن المتعددة المتعلقة بـ"عرائس المحصَّل" قد تُقوِّي نسبة بقية الكتب إليه، وبخاصة أن الرسعني عالم متفنن، نقل ابن رجب: "أَن لَهُ تصانيف غَير تفسيره المشهور: في التفسير، والفقه، والعروض، وغير ذلك"(٣). وجاء في ترجمته عبارات تدل على توسعه في الفنون المتنوعة، فقالوا: "فقيه ذو فنون عديدة"(٤). "وتفنن فِي العلوم"(٥).

(١) ذكره مرتين في "عرائس المحصل" ق ٦: ب، ٦١: ب.

(٢) ذكره في "عرائس المحصل" ق ٧٣: أ.

(٣) "ذيل طبقات الحنابلة"، ٤: ٨١-٨٢.

(٤) ابن الصابوني، "تكملة إكمال الإكمال"، ١٥٤.

(٥) ابن رجب، "ذيل طبقات الحنابلة"، ٤: ٨١.

قد يكون سبب خفاء هذه المؤلفات أن المترجمَين اللصيقين به في زمنه أحدهما لم يُعنَ بحصر كتبه بل ذكر أمثلة منها، وأجاد في ضبط العناوين، وهو كمال الدين ابن الشعار فإنه كتب موسوعته "قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان" في آخر حياته سنة (٦٥٤هـ)[١]، ولم يورد في ترجمة الرسعني "رموز الكنوز" المؤلَّف سنة (٦٣٥هـ)[٢]، ولا "مطالع أنوار التنزيل ومفاتح أسرار التأويل" المؤلف سنة (٦٤٩) أو قبلها[٣].

والآخر لم يُعنَ بذكر شيء من كتبه أصلاً وهو ابن الصابوني المتوفى عام (٦٨٠هـ)، وذلك في كتابه "تكملة إكمال الإكمال".

ولم يَذكر مؤرخ القرن ابن خلكان –المتوفى عام (٦٨١هـ) – للرسعني ترجمة.

وابن الفوطي –المتوفى عام (٧٢٣هـ) – لم يورِد سوى أمثلة من كتب الرسعني.

يزيد على ذلك ما وقع من استباحة التتار الشام وبغداد وتخريبهما، ثم دخولهم الموصل –بلد الرسعني– في السنة الأخيرة من حياته، فلا يُستبعد فقْد بعض كتبه بسببهم[٤]. قال الذهبي عن دخول التتار المَوصل في منتصف شعبان سنة (٦٦٠هـ) " وبذلوا السيف تسعة أيام إلى أوائل رمضان"[٥]. وقال المقريزي: "ونهبوا المدينة، وقتلوا الرجال، وأسروا النساء والذرية، وهدموا المباني، وتركوها بلاقع"[٦].

---

(١) أَرَّخ لوفاةٍ في هذه السنة وهي السنة التي توفي فيها ابن الشعار. ينظر: "قلائد الجمان"، مج٥، ج٦: ٣٥٦.

(٢) تنظر: نهاية الجزء الأخير من مخطوطة "رموز الكنوز" بالظاهرية ذات الرقم (٥٨٣٣).

(٣) ينظر: التقي الغزي، "الطبقات السنية في تراجم الحنفية"، ٤: ٣٣٤.

(٤) ينظر في فتنة التتار: ابن كثير، "البداية والنهاية"، ١٧: ٣١٦، ٣٥٦–٣٦٤، ٣٩٥–٣٩٦.

(٥) "تاريخ الإسلام"، ١٤: ٦٩٧.

(٦) أحمد بن علي المقريزي، "السلوك لمعرفة دول الملوك". تحقيق محمد عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ)، ١: ٥٤٥.

يعضد ذلك أنه لم يصلنا من مؤلفات الرسعني المعروفة له إلا أقل من نصفها.

الخلاصة: أن جهالة مؤلِّف الكتب الثلاثة يُعد عنصر نقص لا يؤثر على باقي أدلة نسبة "عرائس المحصَّل" إلى الرسعني، إلى أن يُكشف عن مؤلِّف أحد تلك المؤلفات، وقد يظهر إتمام هذا النقص مستقبلاً، أو نقضه لو ثبت –مع اتساق الأدلة– نسبة أحدها إلى غير الرسعني.

المطلب الخامس: إحالات "عرائس المحصَّل" إلى كتاب (رموز الألباب إلى كنوز الكِتَاب)

أحال مؤلِّف "عرائس المحصَّل" خمس مرات على كتاب له عنوانه "رموز الألباب إلى كنوز الكِتَاب"(١)، تنطبق عليه –من ناحية– نتيجة المطلب السابق، ومن ناحية أخرى فإن للرسعني كتابًا مطبوعًا في تفسير القرآن الكريم يشبه هذا العنوان، نَصَّ الرسعني في مقدمة تفسيره على تسميته "رموز الكنوز".

وانعقد هذا المطلب لتتبع الإحالات في "رموز الكنوز" المطبوع:

الإحالة الأولى: في بداية الشرح، حيث ذَكَرَ اشتقاقَ لفظة (الله)، وبيَّنَ ونقل أنها مشتقة من:

١–(إِلَاه).

(١) مال أحد محققي "عرائس المحصل" إلى أن المقصود به "الكتاب" لسيبويه. عمر، "المجلد الثالث (الأفعال) من كتاب عرائس المحصل...: دراسة وتحقيق"، ١: ٢٣.

ومال آخر إلى مثله أو يكون تفسيرًا لبعض المواضع من القرآن الكريم. عبد الله، "الرازي ومنهجه في النحو"، ١: ٣٤.

والذي أُرجحه أنه كتاب في تفسير القرآن الكريم، لأنه أحال في إحدى إحالاته على آية ولم يحل على باب في النحو، قال: "وقد استقصينا البحث فيه في كتابنا المسمى "رموز الألباب إلى كنوز الكتاب" في قوله تعالى: ﴿وَلَم يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾". "عرائس المحصل"، ق ١٦٤: ب.

٢-أو: (لَاَهَ)، على وزن فَعَلَ[(١)].

٣-وأبعد قوم وقالوا: (وِلَاهٌ).

ثم قال: "واعلم أن ها هنا أبحاثًا أُخر استقصيناها في كتابنا المسمى "رموز الألباب إلى كنوز الكِتَاب""[(٢)].

وبالرجوع إلى "رموز الكنوز" للرسعني نجد أنه ذكر الاشتقاقين الأول والثاني في خاتمة الحديث عن الموضوع، وساق قبلهما الأبحاث التالية -وهي كل ما عَنى بأبحاث أُخر-:

"والأكثرون على أن اسم (الله) مشتق إما: من أَلَـهَ إلهةً، أي: عَبَدَ، ومنه قراءة ابن عباس: ((وَيَذَرَكَ وإِلاهَتَكَ))، أي: عبادتك.

أو مِن: التَّأَلُّه، وهو التضرع.

أو مِن: أَلِهَ يَأْلَهُ، إذا تحيَّر، والعقول تتحير عند التفكر في عظمته ودلائل قدرته"[(٣)].

الإحالة الثانية:

تكلم عن مسألة لغوية عقدية وهي: هل الاسم هو المسمى؟ وقرر مذهب أهل السنة فيها وما يقوله غيرهم، قال: "البحث الأول: أنه إنما يستقيم فرض هذه الإضافة بعد ثبوت التغاير بين الاسم والمسمى، قال بعض أئمة التفسير: الاسم نفس المسمى، وقال آخرون: إنه غيره، ونقل المتأخرون هذه الاختلاف وأهملوا تلخيصه.

وهذا الاختلاف أيضًا منقول عن المتكلمين -فمذهب أهل السنة: أن الاسم

---

(١) هكذا ضُبطت في المخطوط.

(٢) ق١: ب.

(٣) عبد الرازق بن رزق الله الرسعني، "رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز، الجزء المفقود". تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، (مكة: المكتبة الأسدية، ١٤٣٤هـ)، ٤٩.

نفس المسمى وغير التسمية–:

ومذهب المعتزلة والجهمية والكرامية: أن الاسم غير المسمى ونفس التسمية.

وعن بعض الأشعرية: أن الاسم غير المسمى وغير التسمية.

وقالت طائفة: الاسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: أحدها: ما الاسم فيه نفس المسمى، والثاني: ما الاسم فيه غير المسمى، والثالث: ما الاسم فيه لا المسمى ولا غيره.

والعجب من المتكلمين أنهم كيف وضعوا هذه المسألة ودونوها وأكثروا مباحثها وطولوها قبل تصور محل النزاع وتدبر موضع الخلاف!

فإنهم إن أرادوا بالاسم اللفظة الدالة وبالمسمى حقيقة مدلول تلك اللفظة فهما متغايران بالضرورة.

وإن أرادوا بالاسم نفس ذلك المسمى فهما متحدان جزمًا.

وقد بسطنا الكلام في هذه المسألة في كتابنا الموسوم بـ"رموز الألباب إلى كنوز الكتاب""(١).

وبالرجوع إلى "رموز الكنوز" نجد أن الكلام فيه يتوافق مع هذا التقرير، قال: "قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَـٰنَ﴾ [الإِسْرَاء : ١١٠] أي: سَمُّوا الله بأيِّ الاسمين شئتم، فإنهما اسمان لمسمى واحد.

و﴿أَيًّا﴾ منصوب بـ ﴿تَدْعُواْ﴾، والتنوين فيها عوض من المضاف إليه، و ﴿مَّا﴾ صلة. والمعنى: أيّ هذين الاسمين سميتم فهو حسن، وناب عن هذا المحذوف قوله: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإِسْرَاء : ١١٠] والضمير في ﴿فَلَهُ﴾ لا يعود إلى أحد الاسمين، وإنما يعود إلى المسمى، وهو ذات الله عز وجل.

قال ابن عباس: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ليلة وهو ساجد:

(١) ق ١١٤: أ.

((يا الله يا رحمن! فسمعه أبو جهل، وهم لا يعرفون الرحمن، فقال: إن محمدًا ينهانا أن نعبد إلهين وهو يدعو إلهاً آخر مع الله، وما نعرف الرحمن إلا رحمن اليمامة، يعنون مسيلمة، فأنزل الله تعالى هذه الآية)).

وقال الضحاك: قال أهل الكتاب لرسول الله – صلى الله عليه وسلم –: إنك لتُقلّ ذكر الرحمن في القرآن وقد أكثر الله تعالى في التوراة هذا الاسم، فنزلت هذه الآية"(١).

الإحالة الثالثة:

قال: "قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخْلَاص : ١] ، الشاهد فيه: أن ﴿هُوَ﴾ كناية عن الأمر والشأن، والله مبتدأ ثان، و﴿أَحَدٌ﴾ خبره، والجملة خبر الضمير، وكأنه قيل الشأن هذا وهو أن الله واحد لا ثاني له، وضعف الفراء هذا التأويل لما عرفته من مذهبه، ولأجل أن الجملة هي المبتدأ في المعنى لم يحتج إلى راجع يربطها بمبتدأ قبلها.

ويحتمل الإعراب وجهين آخرين:

الأول: أن يكون ﴿هُوَ﴾ كناية عن الله تعالى لتقدم ذكره في سؤال الكفار حين قالوا: "انسب لنا ربك"، ومحله رفع بالابتداء، و ﴿ٱللَّهُ﴾ خبره، وحينئذ يكون ﴿أَحَدٌ﴾ مرفوعًا بأحد تأويلات ثلاثة: أولها: أن يكون بدلاً من الخبر الذي هو ﴿ٱللَّهُ﴾. وثانيها: أن يكون خبرًا بعد خبر. وثالثها: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، فالمعنى: هو الله هو أحد.

الثاني: أن يكون اسم ﴿ٱللَّهُ﴾ بدلاً من ﴿هُوَ﴾، و﴿أَحَدٌ﴾ الخبر.

(١) الرسعني، "رموز الكنوز"، ٤: ٢٣٥.

وفيه مزيد بحث ذكرناه في كتابنا الموسوم بـ"رموز الألباب إلى كنوز الكتاب" "[١].

عَقد الرسعني في "رموز الكنوز" في سورة الإخلاص ثلاثة فصول: في فضيلتها، وسبب نزولها، وتفسيرها، وقال: "قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ قال الزجاج: هو كناية عن ذكر الله تعالى. والمعنى: الذي سألتم تبيين نسبته: هو الله. و﴿أَحَدٌ﴾ مرفوع على معنى: هو أحد. المعنى: هو الله هو أحد. ويجوز أن يكون ﴿هُوَ﴾ للأمر، كما تقول: هو زيد قائم، أي: الأمر زيد قائم. فالمعنى: الأمر الله أحد.

قرأتُ على الشيخين أبي البقاء اللغوي وأبي عمرو الياسري لأبي عمرو من رواية أبي خلاد عن اليزيدي عنه: "أَحَدُ الله" بضم الدال وصلتها باسم الله من غير تنوين ولالتقاء ساكنين"[٢].

الإحالة الرابعة:

قال: " لَتَقْرُبِن قربًا جُلذِيًّا ما دام فيهِنَّ فَصِيل حَيًّا ...

وقد استشهد سيبويه بالبيت الأول على جواز تقديم الظرف الملغى، فإنه قدَّم (فيهن) وهو ملغى على الاسم، والإلغاء: أن لا نجعل الظرف خبرًا لِكان ونحوه، والاستقرار: أن نجعله خبرًا لِكان. ووقد استقصينا البحث فيه في كتابنا المسمى "رموز الألباب إلى كنوز الكتاب" في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإِخْلَاص : ٤] "[٣].

قال في "رموز الكنوز" للرسعني[٤]: " ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ قرأ حمزة:

(١) ق ١٤٨: أ.

(٢) الرسعني، "رموز الكنوز"، ٨: ٧٧٠.

(٣) ق ١٦٤: ب.

(٤) ٨: ٧٧٢.

"كُفْواً" بسكون الفاء. وقرأ حفص: بالتثقيل وقلب الهمزة واوًا، الباقون: بالتثقيل والهمز. وقد ذكرنا أنها لغات فيما مضى.

قال أبي بن كعب: المعنى: لم يكن له مثل ولا عديل.

قال مجاهد: لم يكن له صاحبة.

قال قتادة: لا يكافئه أحد من خلقه.

وفيه تقديم وتأخير، تقديره: لم يكن له أحد كفواً، لكنه راعى رؤوس الآي.

قرأتُ على أبي الحسن علي بن أبي بكر، أخبركم أبو الوقت فأقرَّ به".

الإحالة الخامسة:

تحدث عن "الطرف الثاني التي تلحقها ألف التأنيث الممدودة"، ثم ذكر: "القصباء والطرفاء والحلفاء والأشياء"، قال: "وقد تقدم بيان الثلاثة الأولة"، وبدأ يتحدث عن (الأشياء)، ثم قال: "وفيه مزيد بحث استقصيناه في كتابنا المنعوت بـ"رموز الألباب إلى كنوز الكتاب""[1].

ومن المرجح أن الرسعني تناولها في تفسيره "رموز الكنوز" عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المَائِـدَة : ١٠١] ؛ لأن أول ورود لكلمة (أشياء) في القرآن الكريم جاء في سورة المائدة، وتفسيره لسورة المائدة مفقود لكاملها لم يُعثر عليه.

نتيجة مقارنة الإحالات: بعد هذه المقارنات يمكنك أن ترى في الإحالات ملحظين:

١-أن الإحالات على "رموز الألباب إلى كنوز الكتاب" إجمالاً إحالات تصدق وتصح جميعها على "رموز الكنوز" للرسعني، سوى المفقود منه.

---

(١) ق ٢٠٦: ب.

٢-تخلف دقة تعبير "عرائس المحصَّل" في انطباقها على "رموز الكنوز"، حيث جاء التعبير في بعض الإحالات بقوله: "أبحاثًا"! "بسطنا"! "استقصينا"! فما يوجد فيما أحال عليه بسط أو استقصاء بما يدل عليه معنى الكلمة، وهو: بلوغ الغاية.

ويترجح بناءً عليه أن "رموز الكنوز" ليس هو المحال عليه؛ لاختلاف العنوان، وتخلف الاستقصاء والبسط.

ولا تنتقض بذلك نسبة "عرائس المحصَّل" إلى الرسعني، بل هو دليل يُعاضد الأدلة الأخرى وذلك لاحتواء "رموز الكنوز" على الأصول الإجمالية لإحالات "عرائس المحصَّل" على كتاب "رموز الألباب إلى كنوز الكتاب"، فأَشبَه أن تكون ثلاثة كتب لمؤلف واحد.

والنقص الحاصل هنا فقد الدليل الناص على مؤلِّف "رموز الألباب إلى كنوز الكتاب"، وعدم العثور على الكتاب نفسه.

وهكذا ترى في المطالب السابقة[١] أنه ليس هناك دليل قطعي الدلالة يُثبِتُ وحده نسبة كتاب "عرائسُ المحصَّل مِن نَفائسِ المُفَصَّل" إلى عز الدين الرسعني.

ومع اجتماع الأدلة وتعاضدها وتَقوِّي بعضها ببعض إلا أنها ما تزال تفتقر إلى عنصر جديد ليمكن به الجزم باطمئنان في نسبة الكتاب للرسعني، والله تعالى أعلم.

(١) وهناك أدلة عامة يتشارك فيها عدد من المؤلفين، جرى استخدامها في "عرائس المحصل" و"رموز الكنوز"، رُؤي عدم إدراجها؛ لأنها لا تقوم بها حجة، ككثرة استخدام الفنقلة، وكثرة الإحالات على لاحق أو سابق، أو التنبيه على سبقه أو الوعد بتناوله، ومجموعة من عبارات النقد والتعقب تَوحَّد استخدامها في الكتابين.

الخاتمة

إنَّ كتاب "عرائسُ المحصَّل مِن نَفائسِ المُفَصَّل" سِفر كبير القَدر، أطال فيه مؤلفه النَّفَس، ونقل فيه من مصادر ومراجع عديدة، منها ما هو مطبوع ومنها ما هو مفقود، وراجَع في تأليفه نُسَخًا عالية من "المفصَّل" للزمخشري، واحتوى مادة غزيرة في النحو واللغة، وجيدة في التفسير والقراءات والتجويد.

تناول هذا البحثُ -بالأدلة القاطعة- نقض نسبته إلى فخر الدين الرازي، وحاول الاقتراب من مؤلفه المحتمل. وفيما يلي أهم النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:

١-أثبت البحث أن للرازي قطعة في "شرح المفصل" هي في عِداد المفقود، أثبتها له المترجمون له، ونقل عنها أحد العلماء، ونص بعضهم على أنه لم يكمل الشرح.

٢-توصل البحث -بدرجة اليقين- إلى تأكيد ما أبداه د. عبد الرحمن العثيمين من عدم صحة نسبة كتاب "عرائسُ المحصَّل مِن نَفائسِ المُفَصَّل" إلى فخر الدين الرازي.

٣-أي دراسة أقيمت على كتاب "عَرائس المحصَّل" لا يصح تطبيق نتائجها على الرازي.

٤-أي دراسة نَقلت عن "عرائس المحصَّل" لا يصح أنه نقلٌ عن الرازي إلا ما صرح بالنقل فيه عن "المحرر" وهو قليل جدًّا.

٥-ليس هناك دليل قطعي الدلالة يُثبِتُ وحده نسبة كتاب "عرائسُ المحصَّل مِن نَفائسِ المُفَصَّل" إلى عز الدين عبد الرازق بن رزق الله الرسعني المتوفى عام (٦٦١هـ).

٦-كان أقوى الأدلة دلالة في نسبة "عرائس المحصَّل" للرسعني: مقارنة بعض نصوصه بكتاب "رموز الكنوز" المطبوع للرسعني.

٧-اجتمعت أدلة وتعاضدت في نسبة كتاب "عرائسُ المحصَّل" إلى عز الدين الرسعني، إلا أنها ما تزال تفتقر إلى عنصر جديد ليمكن به الجزم باطمئنان في نسبة الكتاب إليه.

٨-نَسب صاحب "عرائس المحصَّل" لنفسه ثلاثة كتب، لم يَرد لها ذكر في كتب العلم والتراجم، وهي:

أ-"معارج الهدى إلى مدارج المدى".

ب-"مناهج الوصول إلى مباهج المحصول".

ج-"رموز الألباب إلى كنوز الكتاب".

ثانيًا: التوصيات:

١-يوصي الباحث باستمرار البحث والتنقيب عن عنصر جديد يمكنه أن يوصِل إلى اليقين في نسبة كتاب "عرائس المحصَّل" إلى الرسعني أو ينقضها.

٢-أن يُعنى المؤهلون من مفهرسي المكتبات بالتدقيق الناعم في نسبة المخطوطات التي يقومون بفهرستها، ولا يُسلِّمون لمن قبلهم إلا بالدليل المعتبر.

اللهم أرني الحق حقًّا وارزقني اتباعه، وأرني الباطل باطلاً وارزقني اجتنابه.

والحمد لله رب العالمين.

ملحق: نماذج من المخطوط

ورقة العنوان

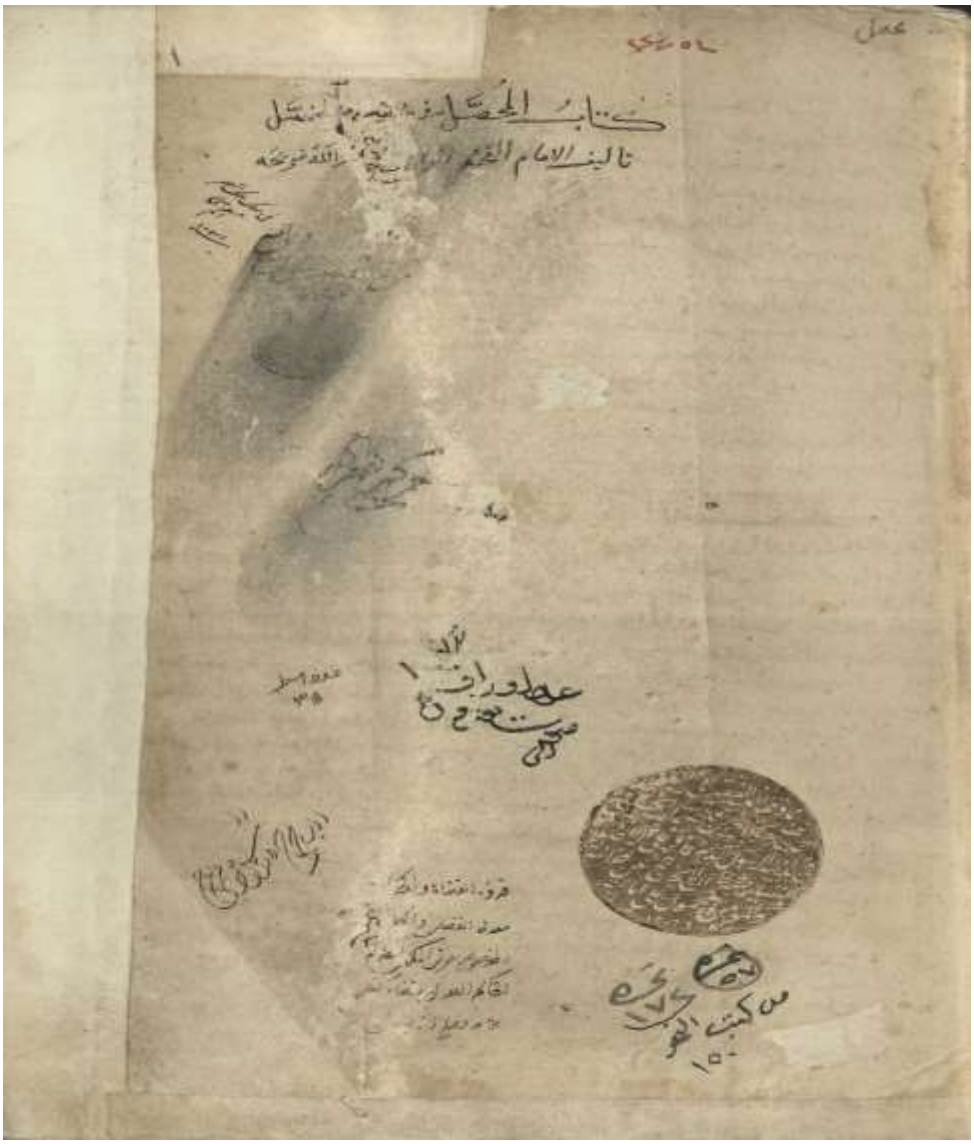

الصفحة الأولى

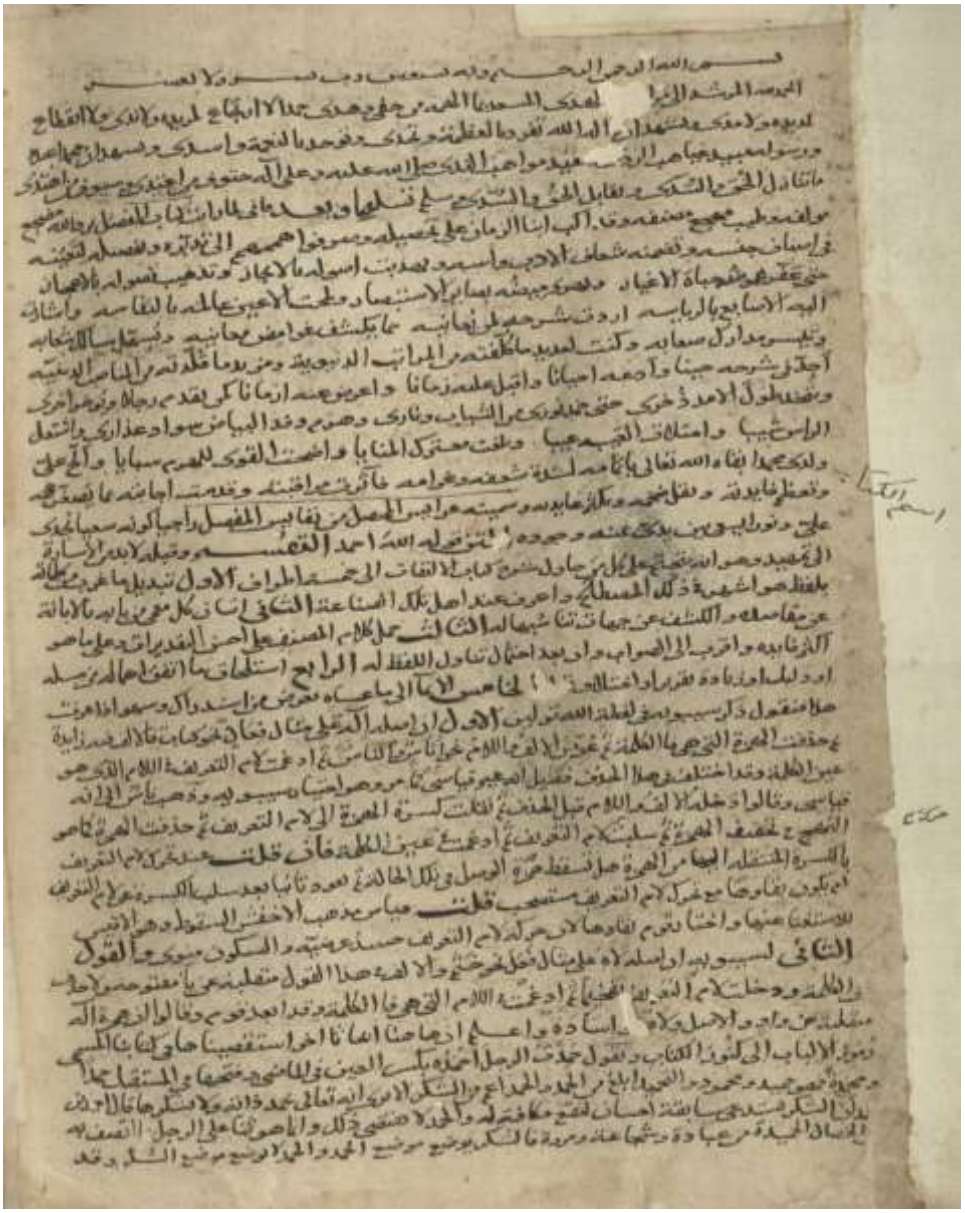

الصفحة الأخيرة

المصادر والمراجع

أ–المراجع المطبوعة:

ابن الأثير، علي بن محمد الشيباني، "الكامل في التاريخ". تحقيق عمر عبد السلام تدمري، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٧هـ).

الإربيلي، علي بن عيسى، "كشف الغمة في معرفة الأئمة". تحقيق علي آل كوثر، (قم: المجمع العالمي لأهل البيت، ١٤٣٣هـ).

الأزهري، خالد بن عبد الله، "شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو". (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ).

ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم الخزرجي، "عيون الأنباء في طبقات الأطباء". تحقيق نزار رضا، (بيروت: دار مكتبة الحياة، د.ت).

التقي الغزي، تقي الدين بن عبد القادر التميمي، "الطبقات السنية في تراجم الحنفية". تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، (الرياض: دار الرفاعي، والقاهرة: دار هجر، ١٤١٠هـ).

ابن الجزري، محمد بن محمد، "غاية النهاية في طبقات القراء". تحقيق ج برجستراسر، (د.م: مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١هـ).

الجوهري، إسماعيل بن حماد، "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية". تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، (ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧ هـ).

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون". (بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٤١م).

ابن حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، "تذكرة النحاة". تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ).

ابن خلكان، أحمد بن محمد البرمكي، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان". تحقيق

إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، ١٩٧١م).

الخوارزمي، القاسم بن الحسين، "شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير". تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م).

الدغيم، محمود السيد، "فهرس المخطوطات العربية والتركية والفارسية في مكتبة راغب باشا". (جدة: سقيفة الصفا العلمية، ١٤٣٧هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد:

-"العبر في خبر من غبر". تحقيق صلاح الدين المنجد، (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م).

-"تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام". تحقيق د. بشار عوّاد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م).

-"تذكرة الحفاظ". (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٣م).

الرازي، محمد بن عمر:

-"المحصول". تحقيق طه جابر العلواني، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ).

-"مفاتيح الغيب". (ط٣، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ).

ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، "ذيل طبقات الحنابلة". تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ).

الرسعني، عبد الرازق بن رزق الله:

-"رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز". تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، (مكة: مكتبة الأسدي، ١٤٢٩هـ).

-"رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز، الجزء المفقود". تحقيق عبد الملك بن

عبد الله بن دهيش، (مكة: المكتبة الأسدية، ١٤٣٤هـ).

ابن السَّاعي، علي بن أنجب، "الدر الثمين في أسماء المصنفين". تحقيق أحمد شوقي بنبين ومحمد سعيد حنشي، (تونس: دار الغرب الاسلامي، ١٤٣٠هـ).

السلامي، محمد بن رافع، "تاريخ علماء بغداد المسمى منتخب المختار". تصحيح عباس العزاوي، (د.م: الدار العربية للموسوعات، د.ت).

ابن شاكر، محمد الكتبي:

–"عيون التواريخ". تحقيق فيصل السامر ونبيلة داود، (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٠م).

–"فوات الوفيات". تحقيق إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، ١٩٧٤م).

أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، "تراجم رجال القرنين السادس والسابع: المعروف بالذيل على الروضتين". تحقيق محمد زاهد الكوثري، (ط٢، بيروت: دار الجيل، ١٩٧٤م).

ابن الشعار، المبارك الموصلي، "قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، المشهور بعقود الجمان في شعراء هذا الزمان". تحقيق كامل سلمان الجبوري، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ).

ابن الصابوني، محمد بن علي المحمودي، "تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب". تحقيق د. مصطفى جواد، (العراق: المجمع العلمي، ١٣٧٧هـ).

الصفدي، خليل بن أيبك "الوافي بالوفيات". تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ).

طاشكبري زاده، "الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية". (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٥هـ).

عبد الله، طارق نجم، "الرازي ومنهجه في النحو مع تحقيق الجزء الأول من كتابه عرائس المحصل من نفائس المفصل". رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة الأزهر، ١٤٠٣هـ).

عبد النعيم، أحمد محمد، "عرائس المحصل من نفائس المفصَّل (المجلد الرابع) للفخر الرازي: دراسة وتحقيق". رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة الأزهر، ١٤٠٥هـ).

العثيمين، عبد الرحمن بن سليمان، تحقيق "شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير". القاسم بن الحسين الخوارزمي، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م).

عمر، محمد محمد فهمي محمد، "المجلد الثالث (الأفعال) من كتاب عرائس المحصل من نفائس المفصل للإمام فخر الدين الرازي: دراسة وتحقيق". رسالة دكتوراه، (أسيوط: جامعة الأزهر، ١٤٠٣هـ).

الفوطي، عبد الرزاق بن أحمد الشيباني، "مجمع الآداب في معجم الألقاب". تحقيق محمد الكاظم، (إيران: مؤسسة الطباعة والنشر- وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ١٤١٦هـ).

ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد، "تراجم طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء". تحقيق د. محسن غياض، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٤٢٨هـ).

القفطي، علي بن يوسف:

-"إخبار العلماء بأخبار الحكماء". تحقيق إبراهيم شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ).

-"إنباه الرواة على أنباه النحاة". تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار الفكر العربي، وبيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦هـ).

ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي، "البداية والنهاية". تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، (القاهرة: دار هجر، ١٤١٩هـ).

آل كوثر، علي، مقدمة تحقيق "كشف الغمة في معرفة الأئمة"، علي الإربيلي، (قم: المجمع العالمي لأهل البيت، ١٤٣٣هـ).

ابن مفلح، إبراهيم بن محمد، "المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد". تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٠هـ).

المقريزي، أحمد بن علي:

–"السلوك لمعرفة دول الملوك". تحقيق محمد عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ).

–"المقفى الكبير". تحقيق محمد اليعلاوي، (ط٢، بيروت: دار الغرب الاسلامي، ١٤٢٧هـ).

هنادي، محمد عبد القادر، "جهود الفخر الرازي في النحو والصرف". رسالة ماجستير، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ).

ابن يعيش، يعيش بن علي الأسدي، "شرح المفصل للزمخشري". (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ).

ياقوت، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، "معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب". تحقيق إحسان عباس، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١٤هـ).

ب–المجلات العلمية:

حولية كلية اللغة العربية: جامعة الأزهر ١، (١٤١٩هـ ديسمبر ١٩٩٩م).

ج–المراجع المخطوطة:

البغدادي، عبد الله بن محمد "الحرز والمنعة في بيان أمر المهدي والمتعة". (دمشق:

المكتبة الظاهرية، رقم (٢٩٤٦)).

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، "دَرء اللوم والضيم في صوم يوم الغيم". (دمشق: المكتبة الظاهرية، رقم (٢٩٤٦)).

الرسعني، عبد الرازق بن رزق الله:

-"رموز الكنوز". (دمشق: المكتبة الظاهرية، رقم (٥٨٣٣)).

-"مختصر كتاب الفرق بين الفرق للبغدادي". (دمشق: المكتبة الظاهرية، رقم (٢٩٤٦)).

"عرائسُ المحصَّل مِن نَفائسِ المُفَصَّل". -مؤلفه محل هذه الدراسة- (المدينة المنورة: مكتبة عارف حكمت، رقم (١٤٤/٤١٥)).

Bibliography

A. Printed references:

Ibn al-Athīr, ʻAlī ibn Muḥammad al-Shaybānī, "al-kāmil fī al-tārīkh". Investigated by ʻUmar ʻAbd al-Salām Tadmurī, (Beirut : Dār al-Kitāb al-ʻArabī, 1417 AH).

Al-Irbīlī, ʻAlī ibn ʻĪsá, "Kashf al-ghummah fī maʻrifat al-aʾimmah". Investigated by: ʻAlī Āl Kawthar, (Qum : al-Majmaʻ al-ʻĀlamī li-ahl al-Bayt, 1433 AH).

al-Azharī, Khālid ibn ʻAbdillāh, "sharḥ al-Taṣrīḥ ʻalá al-Tawḍīḥ aw al-Taṣrīḥ be-Maḍmoun al-Tawḍīḥ fī al-naḥw". (Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1421 AH).

Ibn Abī Uṣaybiʻah, Aḥmad ibn al-Qāsim al-Khazrajī, "ʻUyūn al-Anbāʾ fī Ṭabaqāt al-Aṭibbāʾ". Investigated by: Nizār Riḍā, (Beirut : Dār Maktabat al-ḥayāh).

al-Taqī al-Ghazzī, Taqī al-Dīn ibn ʻAbd al-Qādir al-Tamīmī, "al-Ṭabaqāt al-sanīyah fī tarājim al-Ḥanafīyah". Investigated by: ʻAbd al-Fattāḥ Muḥammad al-Ḥulw, (Riyadh: Dār al-Rifāʻī, and Cairo: Dār Hajar, 1410 AH).

Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad, "Ghāyat al-nihāyah fī Ṭabaqāt al-qurrāʾ". Investigated by: G Bergsträsser, (Maktabat Ibn Taymīyah, 1351 AH).

al-Jawharī, Ismāʻīl ibn Ḥammād, "al-ṣiḥāḥ Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-ʻArabīyah". Investigated by: Aḥmad ʻAbd al-Ghafūr ʻAṭṭār, (4th edition, Beirut: Dār al-ʻIlm lil-Malāyīn, 1407 AH).

Ḥājjī Khalīfah, Muṣṭafá ibn ʻAbdillāh, "Kashf al-ẓunūn ʻan asāmī al-Kutub wa-al-Funūn". (Baghdad : Maktabat al-Muthanná, 1941).

Ibn Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf al-Andalusī, "Tadhkirat al-nuḥāh". Investigated by: ʻAfīf ʻAbd al-Raḥmān, (Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 1406 AH).

Ibn Khillikān, Aḥmad ibn Muḥammad al-Barmakī, "Wafayāt al-aʻyān wa-Anbāʾ Abnāʾ al-Zamān". Investigated by: Iḥsān ʻAbbās, (Beirut : Dār Ṣādir, 1971).

al-Khuwārizmī, al-Qāsim ibn al-Ḥusayn, "Sharḥ al-Mufaṣṣal fī ṣanʻat al-iʻrāb al-mawsūm be- al-Takhmīr". Investigated by: ʻAbd al-Raḥmān ibn Sulaymān al-ʻUthaymīn, (Beirut : Dār al-Gharb al-Islāmī, 1990).

al-Dughaym and Maḥmūd al-Sayyid, "Fihris al-Makhṭūṭāt al-ʻArabīyah wa-al-Turkīyah wa-al-Fārisīyah fī Maktabat Rāghib Bāshā". (Jeddah: Saqīfat al-Ṣafā al-ʻIlmīyah, 1437 AH).

al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad:

- al-ʻIbar fī khabar mann Ghabarr". Investigated by: Ṣalāḥ al-Dīn al-Munajjid, (Kuwait: Kuwait Government Press, 1984).

- "Tārīkh al-Islām wa-Wafyāt al-Mashāhīr wa-al-A'lām". Investigated by: Bashār 'Awwād Ma'rūf, (Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 2003).
- "Tadhkirat al-ḥuffāẓ". (Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 1953).

al-Rāzī, Muḥammad ibn 'Umar :
- "al-Maḥṣūl". Investigated by: Ṭāhā Jābir al-'Alwānī, (3rd edition, Beirut: Mu'assasat al-Risālah, 1418 AH).
- "Mafātīḥ al-Ghaib". (3rd edition, Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 1420 AH).

Ibn Rajab al-Ḥanbalī, 'Abd al-Raḥmān ibn Aḥmad, "Dhail Ṭabaqāt al-Ḥanābilah". Investigated by: 'Abd al-Raḥmān ibn Sulaymān al-'Uthaymīn, (Riyadh: Obeikan Bookstore, 1425 AH).

al-Ras'anī, 'Abd al-Rāzzāq ibn Rizq Allāh :
- "Rumūz al-Kunūz fī Tafsīr al-Kitāb al-'Azīz". Investigated by: 'Abd al-Malik ibn 'Abdillāh ibn Duhaysh, (Makkah: Maktabat al-Asadī, 1429 AH).
- "Rumūz al-Kunūz fī Tafsīr al-Kitāb al-'Azīz, The missing part". Investigated by: 'Abd al-Malik ibn 'Abdillāh ibn Duhaysh, (Mecca: al-Maktabah al-Asadīyah, 1434 AH).

Ibn al-Sā'ī, 'Alī ibn Anjab, "al-Durr al-thamīn fī Asmā' al-Muṣannifīn". Investigated by: Aḥmad Shawqī Binabīn and Muḥammad Sa'īd Ḥanashī, (Tunisia: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1430 AH).

al-Sallāmī, Muḥammad ibn Rāfi', "Tārīkh 'ulamā' Baghdād al-musammá Muntakhab al-Mukhtār". Verified by: 'Abbās al-'Azzāwī, (al-Dār al-'Arabīyah lil-Mawsū'āt).

Ibn Shākir, Muḥammad al-Kutubī :
- "'Uyūn al-tawārīkh". Investigated by: Fayṣal al-Sāmir and Nabilah Dawoud, (Baghdad: Dār al-Rashīd, 1980).
- "Fawāt al-wafayāt". Investigated by Iḥsān 'Abbās, (Beirut: Dār Ṣādir, 1974).

Abū Shāmah, 'Abd al-Raḥmān ibn Ismā'īl al-Maqdisī, "Tarājim Rijāl al-Qarnain al-Sādis wa-al-Sābi' = Dhail 'alá al-Rawḍatayn". Investigated by: Muḥammad Zāhid al-Kawtharī, (2nd edition, Beirut: Dār al-Jīl, 1974).

Ibn al-Sha'ār, al-Mubārak al-Mawṣilī, "Qalā'id al-Jumān fī Farā'id Shu'arā' Hādhā al-Zamān = 'Uqūd al-Jumān fī Shu'arā' Hādhā al-Zamān". Investigated by: Kāmil Salmān al-Jubūrī, (Beirut : Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1426 AH).

Ibn al-Ṣābūnī, Muḥammad ibn 'Alī al-Maḥmūdī, "Takmilat Ikmāl al-Ikmāl fī al-ansāb wa-al-asmā' wa-al-alqāb". Investigated by: Muṣṭafá Jawād, (Iraq: al-Majma' al-'Ilmī, 1377 AH).

al-Ṣafadī, Khalīl ibn Aybak "al-Wāfī be-al-Wafayāt".

Investigated by: Aḥmad al-Arnā'ūṭ and Turki Muṣṭafá, (Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth, 1420 AH).

Aşköprülüzade, "al-Shaqā'iq al-Nu'mānīyah fī 'ulamā' al-Dawlah al-'Uthmānīyah". (Beirut : Dār al-Kitāb al-'Arabī, 1395 AH).

'Abdullāh, Ṭāriq Najm, "al-Rāzī wa-Manhajuhu fī al-naḥw ma'a with the investigation of the first part of his book: 'Arā'is al-Muḥaṣṣal min Nafā'is al-Mufaṣṣal". P.h.D dessertation, (Cairo: al-Azhar University, 1403 AH).

'Abd al-Na'īm, Aḥmad Muḥammad, "'Arā'is al-Muḥaṣṣal min Nafā'is al-Mufaṣṣal (volume 4) by Fakhr al-Rāzī: study and investigation ". P.h.D dessertation, (Cairo: al-Azhar University, 1405 AH).

al-'Uthaymīn, 'Abd al-Raḥmān ibn Sulaymān, Investigation of "Sharḥ al-Mufaṣṣal fī ṣan'at al-i'rāb = al-Takhmīr". al-Qāsim ibn al-Ḥusayn al-Khuwārizmī, (Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1990).

'Umar, Muḥammad Muḥammad Fahmī Muḥammad, "al-mujallad al-thālith (al-af'āl) min Kitāb 'Arā'is al-Muḥaṣṣal min Nafā'is al-Mufaṣṣal lil-Imām Fakhr al-Dīn al-Rāzī : study and investigation ". P.h.D dessertation, (Cairo: al-Azhar University, 1403 AH).

al-Fūwṭī, 'Abd al-Razzāq ibn Aḥmad al-Shaybānī, "Majma' al-Ādāb fī Mu'jam al-Alāb". Investigated by: Muḥammad al-Kāẓim, (Īran: Printing and Publishing Corporation - Ministry of Culture and Islamic Guidance, 1416 AH).

Ibn Qāḍī Shuhbah, Abū Bakr ibn Aḥmad, "Tarājim Ṭabaqāt al-Nuḥāh wa al-Lughawyīn wa-al-Mufassirīn wa-al-Fuqahā'". Investigated by: Muḥsin Ghayyāḍ, (Beirut: al-Dār al-'Arabīyah lil-Mawsū'āt, 1428 AH).

al-Qafaṭī, 'Alī ibn Yūsuf :

- "Ikhbār al-'ulamā' be-akhbār al-ḥukamā'". Investigated by: Ibrāhīm Shams al-Dīn, (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1426 AH).
- "Inbāh al-Ruwāh 'alá Anbāh al-Nuḥāh". Investigated by: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, (Cairo: Dār al-Fikr al-'Arabī, and Beirut: Mu'assasat al-Kutub al-Thaqāfīyah, 1406 AH).

Ibn Kathīr, Ismā'īl ibn 'Umar al-Qurashī, "al-Bidāyah wa-al-Nihāyah". Investigated by: 'Abdullāh ibn 'Abd al-Muḥsin al-Turkī, (Cairo: Dār Hajar, 1419 AH).

Āl Kawthar, 'Alī, Muqaddimah Tahqiq "Kashf al-Ghummah fī Ma'rifat al-A'immah", 'Alī al-Irbīlī, (Qum: al-Majma' al-'Ālamī li-ahl al-Bayt, 1433 AH).

Ibn Mufliḥ, Ibrāhīm ibn Muḥammad, "al-Maqṣad al-arshad fī dhikr aṣḥāb al-Imām Aḥmad". Investigated by: ʻAbd al-Raḥmān ibn Sulaymān al-ʻUthaymīn, (Riyadh: al-Rushd Bookstore, 1410 AH).

al-Maqrīzī, Aḥmad ibn ʻAlī :

- "al-Sulūk li-Maʻrifat Duwal al-Mulūk". Investigated by: Muḥammad ʻAbd al-Qādir ʻAṭā, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1418 AH).
- "al-Muqaffá al-kabīr". Investigated by: Muḥammad al-Yaʻlāwī, (2nd edition, Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1427 AH).

Hanādī, Muḥammad ʻAbd al-Qādir, "Juhūd al-Fakhr al-Rāzī fī al-naḥw wa-al-ṣarf". MA thesis, (Makkah al-Mukarramah: Umm al-Qura University, 1405 AH).

Ibn Yaʻīsh, Yaʻīsh ibn ʻAlī al-Asadī, "sharḥ al-Mufaṣṣal lil-Zamakhsharī". (Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1422 AH).

Yāqūt, Yāqūt ibn ʻAbdillāh al-Rūmī al-Ḥamawī, "Muʻjam al-Udabā' = Irshād al-Arīb ilá Maʻrifat al-Adīb". Investigated by Iḥsān ʻAbbās, (Beirut : Dār al-Gharb al-Islāmī, 1414 AH).

B. Scientific journals

Journal of the Faculty of Arabic Language: Al-Azhar University 1, (1419 AH December 1999).

C. Manuscript References:

al-Baghdādī, ʻAbdullāh ibn Muḥammad "al-Ḥirz wa al-Manʿah fī Bayān Amr al-Mahdī wa-al-Mutʻah". (Damascus: al-Maktabah al-Ẓāhirīyah, number (2946)).

Ibn al-Jawzī, ʻAbd al-Raḥmān ibn ʻAlī, "Dar' al-lawm wa-al-ḍiyam fī ṣawm yawm al-Ghaym". (Damascus: al-Maktabah al-Ẓāhirīyah, number (2946)).

al-Rasʻanī, ʻAbd al-Rāzzāq ibn Rizq Allāh :

- "Rumūz al-Kunūz". (Damascus: al-Maktabah al-Ẓāhirīyah, number (5833)).
- "Mukhtaṣar Kitāb al-firaq bayna al-firaq lil-Baghdādī". (Damascus: al-Maktabah al-Ẓāhirīyah, number (2946)).

"ʻArā'ṣ al-Mḥṣṣal min nafā'si al-Mufaṣṣal". -subject of current search- (al-Madīnah al-Munawwarah: Maktabat ʻĀrif Ḥikmat, number (144/415).

١٣٨١
١٩٦١

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Journal of

Arabic Language and Literature

Vol : 10

Oct - Dec 2023